



PROVISIONAL

A/41/PV.90  
9 December 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الإثنين ، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(تركيا)	السيد تركمن (نائب الرئيس)	: <u>الرئيس</u>
(بنغلاديش)	السيد شودري (الرئيس)	: <u>شم</u>
(جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)	السيد ماكسيموف (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

تقرير مجلس الأمن [١١]

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) : [١٩]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع القرارات
- (د) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السير تركمن (تركيا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١١ من جدول الاعمال

تقرير مجلس الامن (A/41/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستنظر الجمعية العامة هذا

الصباح أولا في البند ١١ من جدول الاعمال المعنون "تقرير مجلس الامن" .  
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علما بتقرير مجلس الامن

(A/41/2) ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختم النظر في البند

١١ من جدول الاعمال .

البند ١٩ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

(ف) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة (A/41/23) ؛ A/AC.109/848-A/AC.109/857 ، A/AC.109/858 ،

و Corr.1 و A/AC.109/859-A/AC.109/868 ، A/AC.109/873 و Corr.1 ،

A/AC.109/874 و Corr.1 و 2 ، A/AC.109/877 و Add.1

(ب) تقرير الامين العام (A/41/673)

(ج) مشاريع القرارات (A/41/L.33 و Corr.2 ، A/41/L.36 ، A/41/L.37)

(د) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/921)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم

الاول ، أود أن أقترح افعال قائمة المتكلمين لمناقشة هذا البند في الساعة ١٢ مسن  
ظهر اليوم .

إذا لم يكن هناك اعتراض ، سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة الخاصة ، السيد أحمد فاروق عرنوي ، ممثل الجمهورية العربية السورية لتقديم تقرير اللجنة .

السيد عرنوي (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الخاصة الذي يغطي أعمالها خلال عام ١٩٨٦ ، كما ورد في الوثيقة A/41/23 ، للجمعية العامة للنظر فيه .

وقد قدم التقرير الذي يتعلق ، بين جملة أمور ، بالبند ١٩ من جدول الأعمال وفقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تنفيذ الاعلان والذي طلبت الجمعية العامة بمقتضاه الى اللجنة الخاصة مواصلة السعي لايجاد السبل الكفيلة بالتنفيذ الفوري والكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) في كل الاقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، وبمفصلة خاصة ، وضع مقترحات محددة للقضاء على الظواهر الاستعمارية المتبقية .

ووفقا لذلك القرار والقرارات الاخرى ذات الصلة ، استعرضت اللجنة الخاصة خلال هذا العام تنفيذ الاعلان المتعلق بالاقاليم المتبقية وقامت بصياغة التوصيات بشأن تطبيق المزيد من التدابير من جانب الدول ، والاجهزة ذات الاختصاص في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات داخل منظومة الامم المتحدة ، بهدف التعجيل بمسألة تصفية الاستعمار وتيسير التقدم السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي والتربسي لل شعوب المعنية .

وفي الفصول من الرابع الى السابع ، والتاسع والحادي عشر يورد التقرير تفاصيل استعراض اللجنة وتوصياتها بشأن الاقاليم المحددة والبنود الاخرى المتعلقة بذلك . ونظرا لان هذه التقارير قد تم تناولها بالفعل من جانب اللجنة الرابعة والتقارير الاخيرة للجمعية العامة ، اسمحو لي أن أشير بإيجاز في هذه المرحلة الى بعض التدابير المتخذة من جانب اللجنة فيما يتعلق بالجوانب العامة لتصفية الاستعمار .

وكما ورد في الفصول المعنية ، تشعر اللجنة الخاصة بارتياح للتعاون الوثيق الذي أبدته الدول القائمة بالادارة المعنية بالنظر في الاقاليم الفردية . ومن خلال التعاون المستمر لحكومة نيوزيلندا وارسال بعثة زائرة الى ذلك الاقليم ، تمكنت اللجنة من الحصول على معلومات مباشرة بشأن الحالة في توكيلاو والتأكد من رغبات شعب الاقليم فيما يتعلق بوضعه في المستقبل .

بيد أن وفد المملكة المتحدة لم يشارك ، لأول مرة منذ شكلت اللجنة الخاصة ، في نظر اللجنة في حالة الاقاليم الواقعة تحت ادارة المملكة المتحدة . وبالنظر لان ١٠ من ال ١٨ اقليما التي مازالت مستعمرة تقع تحت ادارة المملكة المتحدة ، وبالنظر الى الاثر السلبي على عمل اللجنة نتيجة لعدم مشاركة المملكة المتحدة في أعمالها ، ناشدت اللجنة حكومة المملكة المتحدة اعادة النظر في مقررها وفوضت رئيس اللجنة لمواصلة التشاور مع الوفد في ذلك الخصوص ، على أمل أن تستأنف المملكة المتحدة اشتراكها في أعمال اللجنة في عام ١٩٨٧ .

وفي اطار مسألة قائمة الاقاليم التي ينطبق عليها الاعلان ، تناولت اللجنة بشكل منفصل بندا معنوننا "مقررات اللجنة الخاصة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٥ فيما يتعلق ببيورتوريكو" . وفي هذا الصدد ، اتخذت اللجنة ، بعد استماع الى ممثلي عدد من المنظمات ، مقرا آخر حول البند ، كما هو وارد في الفصل الاول من التقرير . وفي نفس السياق ، نظرت اللجنة الخاصة في طلب تقدمت به دول أعضاء ، وهي أعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ بأن تومي اللجنة لدى الجمعية العامة باعادة ادراج نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وإشر الاستعراض الذي قامت به ، قررت اللجنة ، رهنا بأية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة بذلك الخصوص ، ضرورة النظر في طلب محفل المحيط الهادئ في مستهل دورتها عام ١٩٨٧ بغية تقديم توصية مناسبة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين . وإشر ذلك ، أبلغت نفس الحكومات الاعضاء في محفل المحيط الهادئ اللجدة بأنها قررت أن تسعى في الدورة الحالية للجمعية العامة الى اعادة إدراج نيو كاليدونيا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وكما أوضحت اللجنة الخاصة في الفصل الثاني من تقريرها ، اضطعت اللجدة بعدد من المهام الأخرى التي أنشطتها بها الجمعية العامة في قرارات مختلفة وأدت كذلك المهام المنبثقة عما اعتمده هي من مقررات سابقة بشأن الاعلام عن أعمال الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار .

وأخذا في الاعتبار للدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في عملية إنهاء الاستعمار دعت اللجنة الخاصة تلك المنظمات ، مرة أخرى ، الى تكثيف جهودها في نشر المعلومات عن الأنشطة الجارية في هذا المجال . وفي هذا السياق ، قررت اللجنة مواصلة مشاوراتها مع تلك المنظمات بغية امدادها بالمزيد من التشجيع فيما تبذله من جهد للتصدي للحملة الهدامة والعدائية التي تشنها جنوب افريقيا هي وبعض وسائط الاعلام في بعض البلدان الغربية وغيرها من البلدان على التطلعات المشروعة لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا . وطلبت اللجنة أيضا الى الأمين العام أن يتخذ مزيدا من التدابير لتيسير نشر المعلومات عن عملية إنهاء الاستعمار على نحو فعال .

كما شاركت اللجنة خلال العام الحالي في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي عقدتها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية . وفي ضوء النتائج البتأة ، وتماشيا مع مقررات الجمعية العامة في هذا الشأن ، قررت اللجنة أن تواصل التشاور مع المنظمات المعنية وأن تشارك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وغير ذلك من الاجتماعات الخاصة المتعلقة بانهاء الاستعمار التي تنظمها تلك المنظمات وهيئات الأمم المتحدة المعنية .

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء الى المقترحات المبينة في الفرع بياء مسن الفصل الاول المعنون "العمل في المستقبل" والذي تأمل اللجنة أن يحظى بموافقة الجمعية العامة كيما تتمكن من الشروع في الوفاء على نحو فعال بالمهمة التي مازال يتمتعين انجازها .

وتوصي اللجنة الخاصة بأن تجدد الجمعية العامة نداءها الى الدول القائمة بالادارة المعنية كي تتخذ كل الخطوات الضرورية لتنفيذ الاعلان وقرارات الامم المتحدة في هذا الشأن . وفي ضوء ما أحرز في هذا المدد من نتائج مفيدة نتيجة للمشاركة الفعالة من جانب جميع الدول القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة ، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى الى تلك الدول المعنية أن تشارك على نحو فعال في أعمال اللجنة المتعلقة بالاقاليم الخاصة لادارتها .

وبالاضافة الى ذلك ، وعلى أساس ما أكدته الجمعية العامة من أن اشراك الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وسيلة فعالة لتعزيز تقدم شعوب تلك الاقاليم صوب وضع تتحقق لها فيه المساواة مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، توصي اللجنة الخاصة لدى الجمعية العامة بأن تدعو الدول القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الاقاليم المعنية بالمشاركة في مناقشة البنود المتعلقة ببلدانهم في اللجنة الرابعة وفي اللجنة الخاصة .

وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تناشد من جديد جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات العاملة في اطار منظومة الامم المتحدة أن تستجيب للمطالب المختلفة التي وجهتها لها الامم المتحدة في قراراتها بشأن مسألة انهاء الاستعمار .

وباسم اللجنة الخاصة أوصي لدى الجمعية العامة أن تولي التقرير ما يستحقه من عناية .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أعرب عن تقديري الشخصي للسفير أوسكار أوراماس أوليفا ، ممثل كوبا الدائم لدى الامم المتحدة ، الذي أدار ، بوصفه الرئيس بالانابة للجنة الخاصة ، أعمال اللجنة خلال العام الحالي بكل اقتدار . ان ما قدمه

السفير أوراماس أوليفا من خدمات فائقة للجنة وما عرف عنه من مهارة دبلوماسية وما يتحلى به من حكمة وما أبداه من تفان والتزام بقضية إنهاء الاستعمار لما يستحق التنويه والاشادة . وانني أتطلع الى شرف مواصلة العمل مع سفير كوبا عن كعب .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأزجي الشكر الى السيد رفيع الدين أحمد وكيل الأمين العام ، والسيد نجم الدين رفاعي مساعد الأمين العام لما قدماه من ارشاد وتوجيه وعون والى سائر الموظفين . كما أنني مدين بالامتنان للسيد توماس تاناكا أمين اللجنة لما قدمه من تأييد وتوجيه . وقد أبدى تفانيا تاما في سبيل قضية إنهاء الاستعمار . وأود كذلك أن أزجي الشكر الى مساعديه لما أمدوني به من عون وتأييد في اعداد تقريري . وأتوجه أيضا بتحية اجلال وتقدير للسيد رفاعي الذي ستركنا بعد أن خدم قضية إنهاء الاستعمار طيلة ثلاثة عقود بوصفه ممثلا لحكومته ومقررا للجنة وعضوا في الامانة العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لاوسكار

أوراماس أوليفا ممثل كوبا بوصفه الرئيسي بالانابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المتعمرة ليعرض تقرير اللجنة .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، الرئيسي بالانابة للجنة الخاصة

المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعت الجمعية العامة لتوها الى تقرير بليغ عن أعمال لجنة ال ٢٤ الخاصة خلال عام ١٩٨٦ عرضه السيد أحمد فاروق عرنوس ممثل الجمهورية العربية السورية . ومن ثم ساقتمر على ابداء عدة ملاحظات بوصفي رئيسي للجنة الخاصة بالانابة تتعلق ببعض التطورات الرئيسية التي حدثت خلال العام الحالي وبالمهام المتبقية أمامنا في ميدان إنهاء الاستعمار .

والاعضاء ، اذ يستعرضون العمل الذي انجزته اللجنة الخاصة خلال السنة الحالية ، يدركون تماما اننا وان كنا لمسنا بعض التطورات الايجابية في العديد من

(السيد أوراماس اوليفيا ، رئيس  
لجنة ال ٢٤ الخاصة بالانابة)

الاقاليم محل اهتمامنا نجد أن الكثير من الاقاليم لم تحرز أي تقدم ملموس صوب بلوغ أهداف انهاء الاستعمار المنشودة حسبما ينص القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الامر الذي يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بناميبيا - وهي حالة تهدد على نحو خطير السلم والامسن الدوليين كنتيجة لما تنزله جنوب افريقيا بالشعب الناميبى من بطش وقمع وحشي وما تشنه على الدول المجاورة لها من أعمال العدوان المسلح وما تتماذى فيه من انتهاك لقرارات الامم المتحدة ومقرراتها في هذا الصدد .



(السيد أوراماس أوليفا ، رئيس  
لجنة ال ٢٤ الخاصة بالانابة)

وقد اتبخت لي قبل أسابيع قليلة ، فرصة تناول هذا الموضوع في بياني أمام الجمعية . فقلت ان هذا الخطر الرهيب المتمثل في التصعيد الضخم للعنف في المنطقة قائم لأن جنوب افريقيا اختارت أن تتحدى العالم . وعلى ضوء استخفاف جنوب افريقيا المستمر بالتزاماتها بموجب الميثاق وتماديها في استخدام القوة لإطالة هيمنتها غير المشروعة على الاقليم ، فإن رأي اللجنة الخاصة المدروس هو أنه ينبغي لمجلس الامن أن يمضي قدما بتطبيق تدابير وافية وفعّالة ضد جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لكي تتمثل لقرارات منظمنا . ولا حاجة بي لأن أشدد على المسؤولية الثقيلة التي تقع على عواتق بعض الدول الغربية من الاعضاء الدائمين بمجلس الامن في هذا الصدد .

وأود أن أشيد اشادة خاصة بحكومات دول خط المواجهة لدعمها الثابت والتزامها بقضية ناميبيا حرة مستقلة وجهودها المتمففة بالتصميم لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . كما تجدر الاشادة أيضا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب النامبيي ، للموقف المتمس بالمسؤولية الذي تواصل اتخاذه في البحث عن حل مقبول دوليا ، في قيادتها لناميبيا صوب الاستقلال الذي طال الكفاح من أجله . وتتواصل اللجنة الخاصة ، في نطاق ولايتها ، تقديم كل مساعدة ممكنة لتحقيق ذلك الهدف العزيز .

خلال السنة قيد الاستعراض ، أولت اللجنة الخاصة اهتماما كبيرا للمشاكل التي تفرّ بالاقاليم المستعمرة ، لا سيما تلك الواقعة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ . ونظرا لصغر مساحة تلك الاقاليم وقلة عدد سكانها ، وبسبب عزلتها ومواردها المحدودة فإنها تواجه ، كما نعلم ، مشاكل متنوعة ومعقدة جدا . وبالرغم من هذه الظروف الخاصة ، يتعيّن أن تُمكن شعوب الاقاليم المعنية من ممارسة جميع حقوقها وامتيازاتها المنصوص عليها في الاحكام ذات الصلة من الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويتمين على الدول المعنية القائمة بالادارة ، تنفيذها منها للتزاماتها بموجب الميثاق ، أن تعترف بتلك الحقوق وتسمح لشعوب تلك الاقاليم بأن تتخذ قراراتها بحرية ودونما اغراء من أي نوع كان . وتحقيقا لهذه الغاية ،

أود أن أشدد على المسؤولية الملازمة التي تتحملها الدول القائمة بإدارة ازاء  
تكثيف برامج التحقيق السياسي لشعوب الاقاليم الواقعة تحت ادارتها بغية تعميق فهمها  
لاهداف ومقاصد الميثاق والاعلان بالنسبة لمستقبل وضعها .

وينبغي للدول القائمة بالادارة ، نهوضا منها بمسؤوليتها الاساسية كما هي  
محددة في الميثاق ، أن تهذ كل ما في وسعها لادارة اقتصادات الاقاليم التي تديرها  
على أسس سليمة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي لها أن تنظم برامج تنمية فعالة على  
أسس شائبة ومتعددة الاطراف على حد سواء ، وأن تستفيد الى أقصى قدر ممكن من  
المساعدة المتاحة من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة .  
وينبغي لتلك البرامج أن تولي أعظم اعتبار لحماية وصون أفضل المصالح ، الحالية  
والمستقبلية ، لشعوب الاقاليم المعنية .

ولقد اتخذت الجمعية العامة بالفعل ، أثناء هذه الدورة ، اجراءات بشأن بعض  
هذه الاعتبارات وغيرها من الاعتبارات التي أولتها اللجنة الخاصة أهمية وأيدتها  
اللجنة الرابعة . وإنني على يقين من أن بقية توصيات اللجنة الواردة في التقرير  
المعروض علينا ستلقى من الجمعية دعما ايجابيا مماثلا .

وكما أكدت الجمعية العامة مرارا ، فيما يتعلق بالتزامات الدول المعنية  
القائمة بالادارة بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق ، يظل تعاون تلك الدول عنصرا  
أساسيا في صياغتنا لتوصيات ملائمة تتعلق بالاقاليم الواقعة تحت ادارتها .  
فالملومات التي نقلها الينا ممثلوها ووجهات النظر التي تبادلناها معهم أثناء  
دراستنا لتلك القضايا ، كانت أساسا فعّالا لمداولاتنا . وكما هو واضح ، وكما دلت  
التجارب السابقة ، تصبح مهام المنظمة بالنسبة للاقاليم الصغيرة أقل ثقلا عندما  
تتلقى المنظمة التعاون التام من الدول المعنية القائمة بالادارة وعندما تُمنح شعوب  
تلك الاقاليم فرص حقيقية للتعبير عن تطلعاتها الحقيقية وكما لاحظت الجمعية العامة  
سابقا ، تلقت اللجنة الخاصة في الماضي تعاونا وثيقا من جانب الدول القائمة  
بالادارة في دراستها لمعظم الاقاليم .

ولذلك فإنه مما يدعو للأسف بشكل خاص أن حكومة المملكة المتحدة اختارت  
الاشترك في أعمال اللجنة الخاصة لهذا العام . وكما قال مقرر اللجنة الخاصة ،  
نأخذ في اعتبارنا بشكل خاص في هذا الصدد حقيقة أن عشرة من الاقاليم الثمانية عشرة  
واقعة تحت ادارة المملكة المتحدة . وأود أن أكرر الاعراب عن أملني الصادق فسي أن  
تستجيب الحكومة البريطانية على نحو ايجابي للنداء الذي وجهته اليها اللجنة الخاصة  
في القرار الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام . وأنا ، من جانبي أوامل التشاور  
مع حكومة المملكة المتحدة في هذا الصدد وفقا للولاية التي ناطتني بها اللجنة  
الخاصة .

أما فيما يتعلق بإرسال بعثات زائرة الى الاقاليم غير المستقلة ، فسأود أن  
أكرر ثانية ما شددت عليه اللجنة الخاصة مرارا وهو أن ارسال البعثات الزائرة يعتبر  
وسيلة مباشرة وأكثر الوسائل فعالية للحصول على معلومات عن الظروف الاجتماعية  
والسياسية والاقتصادية السائدة في الاقاليم المستعمرة ، وفي التحقق عن كثب من  
الرغبات والتطلعات الحقيقية للشعوب الممثلة . ومن المأمول أن تتمكن اللجنة ،  
بالتعاون المستمر مع الدول القائمة بالادارة ، بما في ذلك المملكة المتحدة على وجه  
الخصوص ، من ارسال بعثات كهذه حيثما كان ذلك ملائما .

تعرب اللجنة الخاصة عن امتنانها لحكومة نيوزيلندا التي أتاحت للجنة ، للمرة الثالثة ، ايفاد بعثة زائرة الى توكيلاو في تموز/يوليه من هذا العام . وقد أتاح ذلك التعاون المستمر من جانب حكومة نيوزيلندا للجنة أن تلمّ الماما كاملا بالتقدم المتواصل الذي يحققه شعب توكيلاو صوب بلوغ أهداف الاعلان . فما من شك في أنه تعاون صوف يسهل بقدر أكبر تنفيذ الاعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بذلك الاقليم .

وفيما يتعلق بتلك الاقاليم التي مازالت إما مشار مطالب متضاربة فيما يخمس السيادة وإما موضع اهتمام خاص من جانب بعض الحكومات لاسباب جغرافية أو تاريخية أو غير ذلك ، فإن المبادئ الواردة في الميثاق والاعلان لا تزال مارية بأكملها على الاقاليم المعنية ، مع المراعاة التامة للحاجة الى تيسير التوصل الى حل ملهي لتلك المطالب المتضاربة والممالج المتباينة عن طريق التفاوض والتراضي وحسن النية . واني على ثقة من أن هذه القضايا سوف تحسم على نحو ودي وسريع من خلال المفاوضات والمشاورات طالما توافرت الارادة اللازمة والالتزام من جانب الحكومات المعنية . ولا سبيل الى المبالغة في التأكيد على أهمية الدور الذي ينبغي أن يقوم به الامين العام ، ونحن جميعا ممتنون له لما يقوم به من مساع دؤوبة في هذا الصدد .

أشار مقرر اللجنة الخاصة من قبل الى أن الفصول ذات الصلة في تقرير اللجنة المطروح على الجمعية الآن تتضمن عددا من التوصيات العملية بشأن المشاكل المختلفة القائمة في الاقاليم المستعمرة المتبقية . وأعتقد اعتقادا راسخا وآمل أن تولي الجمعية العامة ، في مناقشتها لهذا البند ، اهتمامها الجاد للتوصيات التي قدمتها اللجنة الخاصة . واني على ثقة من أن موافقة الجمعية العامة على تلك التوصيات وغيرها من التوصيات الهامة سوف تعزز قدرة منظمنا على أن تتناول القضايا المتبقية المتعلقة بالاستعمار على نحو فعال .

وكما نلاحظ في التقرير المطروح على الجمعية ، ظل من الاساليب المرعية في اللجنة الخاصة منذ أمد بعيد أن تحاول التوصل الى أكبر قدر ممكن من توافق الآراء

فيما يتعلق بالمقررات التي تتخذ بشأن المسائل المختلفة التي تنظرها اللجنة . وقد حقق هذا النهج نجاحا في الاعوام الاربعة الماضية ، لا في اللجنة الخاصة فحسب ، بل وفي اللجنة الرابعة أيضا ، ويسر الجمعية النظر في توصيات اللجنة الخاصة المتعلقة بذلك .

وكلي ثقة من أن الاعضاء سوف يواصلون بذل قصارى جهدهم لتجنب الاجراءات التي تشير الجدل وتسبب الفرقة ، وبذلك يواصلون ابداء التزامهم بقضية شعوب تلك الاقاليم التي ما زالت مستعمرة والتي أنيط بنا أن نكفل ممارستها لحقوقها في تقرير المصير والاستقلال .

وكما يدرك الاعضاء تمام الادراك ، ظلت اللجنة الخاصة باستمرار في موضع الطليعة من جهود المنظمة لترشيد وتبسيط اجراءات عملها . ومن هنا ، واصلت اللجنة ثانية اتخاذ جميع التدابير الملائمة لتقليل متطلباتها بالنسبة لخدمة الاجتماعات الى الحد الأدنى وتحديد احتياجاتها من الوثائق والحد منها . فضلا عن ذلك ، تمكنت اللجنة - استجابة لنداء الامين العام في مطلع هذا العام للهيئات الحكومية الدولية بخفض النفقات نتيجة للمعجز المالي الكبير الذي تواجهه المنظمة - بغض التعاون الوثيق بين أعضائها من تحقيق وفورات بلغت حوالي ٦٨ في المائة من الميزانية المخصصة لها ، وكان ذلك ، أساسا ، من خلال تقليل عدد السفريات الرسمية المتعلقة بولاية اللجنة . وكان تمكن اللجنة من تحقيق ذلك دون أن يؤثر بالسلب على فعالية أعمالها ونهوضها بولايتها ، انجازا توصلت اليه بغض التعاون المستمر والالتزام الكامل من جانب جميع أعضائها بقضية المنظمة .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ان اللجنة سوف تواصل بذل قصارى جهدها لمساعدته في جهوده الرامية الى تحقيق أكبر النتائج بأقل تكاليف تشغيل ممكنة . وفي الوقت نفسه ، أود أن أطلب الى الامين العام ، ومن خلاله ، أن تكفل الادارات المعنية داخل الامانة العامة الاتعاقب اللجنة الخاصة على جهودها المستمرة لتقليل تكاليف تشغيلها . فقد حققت اللجنة ما حققت من وفورات خلال الاعوام العديدة الماضية بغض الجهود المتضافرة الدؤوبة

الواعية التي بذلها كل عضو من أعضائها . وفي حين تواصل اللجنة التعاون مع الأمين العام في هذا الصدد ، ينبغي أن يكون مفهوما بوضوح أن الوفورات التي حققتها اللجنة في الماضي القريب لا ينبغي أن تتخذ ذريعة لاجراء خفض تعسفي في ميزانية اللجنة مستقبلا ، من حيث أن اللجنة - وفقا لولايتها المناطة بها من قبل الجمعية العامة - تعتزم مواصلة القيام ببرنامج عملها بالكامل كما اعتمدته الجمعية .

وأود أن أفتنم هذه الفرمة كي أشيد إشادة خاصة بالسفير جيمس فيكتور غيبهيو رئيس اللجنة الرابعة لقيادته المقتدرة وحنكته السياسية واتاحته للجنة الرابعة اختتام أعمالها على نحو مثالي وفعال . ان اخلاصه الشخصي لقضية الشعوب الممينة معروف للجميع ، واسهامه في عملية انهاء الاستعمار قد اتضح جليا خلال الدورة التي انتهت لتوها .

أود أن أدلي ببعض التعليقات الشخصية في هذه المرحلة . لقد حظيت في هذا العام بوصفي رئيسا بالنيابة بكل تعاون من جانب زملائي في اللجنة وفي الامانة على حد سواء ، وأود أن أعرب عن خالص تقديري لهم جميعا .

وأود أن أخص بالشكر رئيسنا ، السفير برناهو دينكا ممثل اشيوبيا ، الذي قاد باقتدار أعمال اللجنة وحدد مسارها هذا العام . كما أتوجه بالتقدير لاصدقائي وزملائي في المكتب : السفير ستين سترمهولم ممثل السويد ، والسيد برونيسلاف كولافيتش ممثل تشيكوسلوفاكيا ، ونائبي الرئيس ؛ والسيد أحمد فاروق عرنوس ممثل الجمهورية العربية السورية مقرنا ؛ والسيد عمار عماري ممثل تونس رئيس اللجنة الفرعية للاقاليم الصغيرة ، والسيد أندرز بفيرنر ممثل السويد مقرر اللجنة الفرعية . فلقد مكنتني مساعداتهم المستمرة ومشورتهم الحكيمة الاطلاع بالمهمة المعهودة الي . وأنا مدين شخصيا لكل واحد منهم بالشكر لخدماتهم المتفانية من أجل قضية انهاء الاستعمار .

لقد أبدى أميننا العام السيد بيريز دي كوييار اهتماما دائما في مجال انهاء الاستعمار . ونحن ممتنون له على اهتمامه وتعاونهم ومساعدته في قيامنا بأعمالنا . أود أيضا أن أشيد بجميع أعضاء الامانة المعنيين لمساعدتهم ودعمهم الذي حظيت بسسه اللجنة على مدار العام .

(السيد أوراماس أوليفيا ، رئيس  
لجنة ال ٢٤ الخاصة بالانابة)

وأود الآن ، بعد أن استعرضت بايجاز بعض التطورات الرئيسية في مجال إنهاء الاستعمار وتماشيا مع ممارسة متبعة منذ فترة طويلة ، أن أعرض مشروع القرارين المقدمين في إطار هذا البند والواردين في الوثيقتين A/41/L.36 و A/41/L.37 ، باسم مقدميهما . وحيث أن مشروع القرارين هذين يوضحان التطورات والمشاكل التي أوجزتها توا ، فاني واثق من أنني لا أحتاج إلى تناول فحواهما بالتفصيل .

يتناول مشروع القرار A/41/L.36 الجوانب العامة لإنهاء الاستعمار ، وستقوم الجمعية العامة بموجبه ، ضمن جملة أمور ، بتجديد ولاية اللجنة الخاصة .

ويتناول مشروع القرار A/41/L.37 نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار ، وستقوم بموجبه الجمعية العامة بالتأكيد مرة أخرى على أهمية الإعلام كأداة لتعزيز أهداف الاعلان ومقاصده . وأود في هذا الصدد أن ألاحظ مع الارتياح التوصية التي تقدمت بها لجنة المؤتمرات مرة أخرى هذا العام والقاضية باتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع محاضر للجلسات وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٢٧ جيم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، بما في ذلك مواصلة تزويد اللجنة الخاصة بمحاضر حرفية . إذ تمثل محاضر الاجتماعات ، في سياق عمل اللجنة الخاصة ، أداة لا غنى عنها في تحقيق أوسع نشر ممكن للمعلومات عن عمل اللجنة .

وكما يتذكر أعضاء اللجنة الخاصة ، لقد سبق لي أن استرعت الانتباه ، فيما يتعلق بمقرر الجمعية العامة ٤٧٢/٤٠ الصادر في ٩ أيار/مايو ١٩٨٦ ، والذي أقرت فيه الجمعية العامة بعض تدابير التوفير التي اقترحتها الأمين العام ، بما فيها وقد أعداد المحاضر الحرفية للجنة الخاصة ، التي أنه - نظرا لضرورة وجود قسم دائم للمحاضر الحرفية وبما أنه من المتوقع ألا تعقد اللجنة أكثر من ١٥ اجتماعا في آب/أغسطس ، وهي فترة ليس من المزمع أن تجتمع فيها هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة توضع لها محاضر حرفية باستثناء مجلس الأمن - فإن الاقتراح بعدم إعداد محاضر حرفية للجنة لا يؤدي مطلقا إلى تحقيق وفورات تذكر .

(السيد أورامس أوليفا ، رئيس  
لجنة ال ٢٤ الخاصة بالانابة)

وبالإضافة الى ذلك ، حذرت من أنه سيتمين ، في حالة إلغاء المحاضر الحرفية ، زيادة حجم تقرير اللجنة المقدم الى الجمعية العامة لتضمينه ملخصات للبيانات التي أدلي بها في اللجنة ، مما سيترتب عليه تكلفة اضافية للمنظمة . واقترح بالتالي أن تصدر المحاضر الحرفية بعد انتهاء الجلسات ، وذلك بتدوين الشروط المسجلة عند الاقتضاء .

ومن ثم دعوت ، واضعا هذه الاعتبارات نصب عيني ، الى اعادة النظر في اقتراح الأمين العام بشأن المحاضر الحرفية الخاصة باللجنة ، ولكن لم يستجب مع الاسف لتلك الدعوة .

وبالفعل ، ظل القسم الدائم للمحاضر الحرفية ، كما كان متوقعا ، يغير عميل خلال الاسابيع الثلاثة لدورة اللجنة الخاصة في آب/اغسطس من هذا العام ، إذ لم يكن يغطي أية اجتماعات على الاطلاق - فحتى مجلس الأمن لم يعقد اجتماعا واحدا خلال هذه الفترة . وفي هذه الاثناء ، زاد حجم تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الدورة الحالية ، كما لاحظ الاعضاء ، كيما يتضمن ملخصات للبيانات ، وذلك أمر يؤسف له بمفحة خاصة بالنظر الى الانجازات البارزة التي حققتها اللجنة في الماضي فيما يتعلق بترهيد أساليب عملها وتحديد احتياجاتها من الوثائق والحد منها .

وبإزاء هذه الخلفية ، ستعيد الجمعية العامة ، باعتمادها مشروع القرار A/41/L.37 ، النص على الحكم الذي يقضي بتزويد اللجنة الخاصة بمحاضر حرفية ، وينبغي أن يكون من الواضح أن ترخيصها اللاحق للأمين العام بأن يواصل في ١٩٨٧ العمل بتدابير التوفير التي طبقت في أيار/مايو من هذا العام لا ينبغي أن يؤثر بحال من الأحوال على هذا القرار .

ومهما قلت ، في هذا السياق نفسه ، فلن أعالي في أهمية التأكيد على الحاجة الماسة لقيام ادارة إعلام الجمهور بالتغطية الصحفية الكاملة لجميع جلسات اللجنة الخاصة وهيئاتها الفرعية .



وأود ، باسم مقدمي المشروعين أن أوصي أعضاء الجمعية العامة بأن يبحثوا مشاريع الاقتراحات هذه بحثا جيدا وأن يقرروها بالاجماع .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أكد مسار الكفاح التحرري المعادي للاستعمار بصورة جلية الهمية التاريخية لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد أصبح هذا الاعلان ، بفضل العمل المنسق لاغلبية أعضاء الامم المتحدة ، أداة هامة للسعي الى انهاء الاستعمار ، وهو لم يفقد شيئا من أهميته الراهنة .

واليوم ، تقدم البلدان المتحررة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اسهامها الكبير الى الشؤون الدولية ، وتدافع بقوة عن قضية السلم ونزع السلاح والتقدم الاجتماعي والتعاون الدولي المنصف . ويجد هذا الدفاع تعبيره بصفة خاصة في انشطة حركة بلدان عدم الانحياز ، التي تُقدِّرها الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقديرا كبيرا . وقد أدانت بلدان عدم الانحياز مرة أخرى ، في اعلانها السياسي السنوي اعتمد في هراري ، جميع أشكال الاستعمار وأكدت مجددا دعمها الشابت للكفاح التحرري الذي تخوضه الشعوب التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية . وتؤيد الدولة الالمانية الاشتراكية هذا الموقف تأييدا تاما . وقد اتضح مرة أخرى ، في الاجتماع الذي عقد مؤخرا للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية الالمانى ، أننا في بلادي نؤيد القسوى الملتزمة بالتقدم في العالم ، وبصون السلم وتدعيمه ، والتي تسترشد بالعقل وتبسطي الشعوب بالمسؤولية السياسية في البحث عن حلول للمشاكل الشائكة التي تواجهه البشرية .

ومما يتسم بأهمية خاصة ، بالنظر الى الحالة الدولية المثيرة للقلق ، الملة التي لا تنغمم بين أعمال حق تقرير المصير وبين كفالة السلم ، وهو الامر الذي أُكِّد عليه في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومن الملح للغاية ، من أجل انقاذ عالمنا من الخطر المحدق بنا والمتمثل في احتمال نشوب حرب نووية لا تبقسى ولا تدر ، ولفتح الافاق أمام احلال السلم والامن ، ان يوقف سباق التسلح ويُحسِّن المناخ الدولي .

والمطلوب هو توفير ضمانات أكيدة تؤمّن احترام المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث يمكن الحفاظ على هذا الأصل الثمين من أصول النوع البشري على نحو مستمر في ظل الظروف الخاصة بالعصر النووي .

وهذا هو الهدف من الاقتراح الذي تقدمت به الدول الاشتراكية لوضع نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . ولا يمكن تصوّر قيام مثل ذلك النظام العالمي دون توافر الاحترام لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، مما يشمل بالتالي تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا كاملا ودون قيد أو شرط .

ولا يجب أن يُخفي النجاح الكبير الذي أُحرز في مجال إنهاء الاستعمار حقيقة أن بعض الأقاليم والشعوب مازالت خاضعة للقهر والاستغلال من جانب النظام الاستعماري الذي عفا عليه الزمن . وينطبق ذلك على ما يُسمى الأقاليم الصغيرة التي لاتزال الدول القائمة بالإدارة تبقّيها خاضعة لها لأسباب واضحة ، وينطبق على ناميبيا بوجه خاص .

ولقد أُتيحت للجمهورية الديمقراطية الالمانية فرص متعددة لتوضيح موقفها بشأن مسألة ناميبيا ، وقد فعلت ذلك على سبيل المثال في مؤتمر باريس المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، ومؤتمر فيينا لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، وفي الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة ، وفي المناقشات الأخيرة الخاصة بناميبيا . وموقفنا واضح تمام الوضوح . فنحن نعتبر أنه من الضروري والعاجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وينبغي أن تُجبر جنوب افريقيا العنصرية - وهي العقبة الأساسية التي تعترض سبيل استقلال ناميبيا - على التخلّي عن سياستها التي تهدد السلم . وذلك يتطلب أن يوقف على الفور أي تعاون سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع الفصل العنصري ، كما يتطلب فرض جزاءات إلزامية شاملة على بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وستؤيد بلادي في المستقبل أيضا وتدعم النضال التحرري الذي يخوضه الشعب الناميبى بقيادة مثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ومما يدعو الى القلق والانزعاج أن هناك عددا من شعوب ما يسمى بالأقاليم الصغيرة مازال محروما حتى الآن من حقه في تقرير المصير الفعلي بسبب سيطرة المصالح

العسكرية والاستراتيجية للدول الاستعمارية . وليس ثمة شك في أن هذا الموقف ينطوي على مخاطر شديدة لا لمن يتأثرون به مباشرة فحسب بل وبالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة وما حولها . وهذا من الأسباب التي تدعو الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى معارضة أية محاولة لإضفاء صفة الشرعية على ضم إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية على أساس الامر الواقع . ونحن نرى أن واجب الأمم المتحدة يقتضي أن تعمل على تحقيق الاستقلال لشعب ميكرونيزيا في إطار عملية إنهاء الاستعمار .

ولا يجوز السماح بالاستمرار في تقسيم ذلك الاقليم تقسيما مطنعا على أساس الاتفاقات التي فُرضت على تلك الشعوب واستخدامه كقاعدة عسكرية من جانب الدولة القائمة بالادارة الى الابد . ولا يوجد في القانون الدولي ما يُجيز هذا التصرف . وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، فإن مجلس الأمن وحده هو صاحب الحق في اتخاذ قرار بشأن إنهاء إتفاق الوصاية . وهذا الاتفاق لم ينفذ ، بل والاكثـر من ذلك انه أُسيء استعماله بهدف إخضاع شعب ميكرونيزيا لحكم الاستعمار الجديد ، وحرمانه من إمكانية التعبير الحر عن ارادته وحصوله على الاستقلال الحقيقي . وهنا تكمن مسؤولية الأمم المتحدة على وجه التحديد ، وعلينا أن نرتفع الى مستوى تلك المسؤولية .

ولهذا السبب ، على سبيل الالتزام بقضية القضاء على بؤر التوتر الخطيرة في العالم ، تؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية مطالبة موريشيوس باستعادة أرخبيل شاغوس بما فيه جزيرة ديفو غارسيا . فالقاعدة العسكرية الضخمة الموجودة في هذه الجزيرة تشكل تهديدا لشعوب المنطقة والمناطق الأخرى ، وهي عقبة خطيرة تعترض طريق الجهود الرامية الى تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم .

ونحن نشارك بلدان عدم الانحياز الرأي في أن شعب بورتوريكو له حق ثابت في تقرير المصير والاستقلال ، كما نعرب عن تأييدنا للقرار المتعلق بذلك الصادر في آب/أغسطس ١٩٨٦ ، والذي اعتمده اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . ويقتضي السعي الى تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة اتخاذ خطوات أيضا لمواجهة المحاولات التي تقوم بها القوى الامبريالية الرامية الى حرمان الشعوب من شمار سعيها الى تحقيق الاستقلال والتقدم الاجتماعي .

وتتعارض سياسة النزعة الكوكبية الجديدة التي تتسم بالعنف والتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية للدول ، وإسقاط الحكومات الشرعية بالاستعانة بعصابات الثورة المضادة المكونة من المرتزقة ، وإخضاع الدول المستقلة ، تعارضا خطيرا مع نم وروح الإعلان وميثاق الأمم المتحدة .

وقد أصبح واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن التمتع الكامل بحق تقرير المصير يتطلب أيضا ممارسة الحق غير المقيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير على سبيل المثال فقط الى المشكلة الخطيرة التي تواجه بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وأعني بها الزيادة المستمرة في مديونية تلك الدول للدول الامبريالية وبنوكها . وفي ظل هذه الخلفية ، يكون مما يدعو الى الريبة ، تلك الدعاية التي تُروَّج "لاقتصاد السوق الحرة" التي لا يهدف إلا للربح ، بمساوئه المعروفة ، على زعم أنه النموذج الوحيد الكفيل بتحقيق التنمية . ولا شك أن مساعدات التنمية والاستثمارات الخاصة إنما يقصد بها أن تكون ستار الدخان الذي تسمى الشركات عبر الوطنية من ورائه الى توسيع وتأمين مجالات أنشطتها في البلدان النامية .

ولابد أن تُعارض بحزم كل محاولة ترمي الى استبدال القمع الاستعماري التقليدي بشبكة واسعة النطاق من الاستغلال والتبعية للاستعمار الجديد .

وقد أكد السيد أريك هونيكر رئيس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية رسميا في رسالته الى مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تقف بحزم الى جوار جميع الدول والشعوب التي تدعو الى إقامة علاقات بين الدول على أساس من المساواة السياسية والاقتصادية وتعارض السياسات الامبريالية في التدخل والعدوان .

وستواصل بلادي ، على أساس ذلك الموقف المبدئي ، تأييد القضايا العادلة للشعوب التي تناضل ضد الاستعمار والاستعمار الجديد .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ان اتكلم

اليوم عن البند ١٩ من جدول الاعمال بالنيابة عن البلدان السبعة في محفل جنوب المحيط الهادىء الاعضاء في الامم المتحدة ، وهي : استراليا وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وساموا وفانواتو وفيجي ونيوزيلندا .

ان ذلك المحفل هو المنظمة الاقليمية للشعوب المستقلة التي تتمتع بالحكم الذاتي في جنوب المحيط الهادىء . لقد مررنا بسلسلة متنوعة من تجارب تقرير المصير الناجحة والحررة . وقد عمر المدّ الاعظم لتصفية الاستعمار الذي انبعث من هذا المبنى شواطئ جزرنا . ففي عام ١٩٤٥ ، تجسد مبدأ تصفية الاستعمار في ميثاق الامم المتحدة . وقد غيرت هذه المشاعر النبيلة وتلك الضمانات للحقوق ولتطلعات الشعوب في جميع انحاء المعمورة الى الحرية والاستقلال الوجه السياسى لعالمنا .

وسيكون تركيزنا في هذه المناقشة على كاليدونيا الجديدة . هذه هي المشكلة المباشرة لجنوب المحيط الهادىء . لكن شواغل منطقتنا بشأن مسألة تصفية الاستعمار اوسع من ذلك . فنحن نشاطر الرفض المشترك لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، ونتمنى رؤية نهاية عهد الاستعمار في كل مكان . وستموت جميع وفود جنوب المحيط الهادىء السبعة لصالح مشاريع القرارات الثلاثة المتعلقة بتصفية الاستعمار .

ان منطقة جنوب المحيط الهادىء لم تشترك في الموجة المبكرة لتفتيت الامبراطوريات الاستعمارية . لكن البذور كانت قد زرعت . واخذت الافكار الجديدة تضرب بجذورها عميقاً ، بينما شهدت شعوب منطقتنا تطور الاحداث في الاجزاء الاخرى من العالم . إلا ان الاعلان التاريخى لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠ هو الذي بشر بالطفرة في جنوب المحيط الهادىء ، اي التحول من جزر تابعة مبعثرة الى مجموعة فخوررة من البلدان المستقلة التي تشكل الان محفل جنوب المحيط الهادىء . وان الزخم الذي ولده اعلان انتهاء الاستعمار جعل محفل جنوب المحيط الهادىء أمراً ممكناً . ولا يمثل تأييدنا لذلك الاعلان ، وتأييدنا لمبادئ انتهاء الاستعمار ، وتأييدنا لهذده المنظمة سوى الإعراب عن إيمان والتزام سياسيين ، وهو اعتراف بالدور الذي لعبه ذلك في تحول منطقتنا .

ولا يمكننا أن نقف جانباً وقفة المتفرج العديم الاحساس بينما يضرب المد السذي جلب الاستقلال لشواطئنا دون جدوى على الشواطئ الأخرى في منطقتنا . ان عملية انهاء الاستعمار لم تنته بعد في جنوب المحيط الهادئ . وان الاعتراف بحقوق شعوب المحيط الهادئ لم يأخذ بعد طابع العالمية . فعمل منطقتنا - وعمل جمعيتنا - لم ينته بعد . هذا هو تقييمنا للحالة التي تواجهنا في كاليدونيا الجديدة . وهو تقييم وطننا اليه ونحن غير راغبين فيه ، وكان يحدونا الأمل في تجنبه ، وفي استمرار عملية الحوار والمناقشة ، والتقدم والتطور السياسي ، وأن يؤدي أعمال حقوق شعب كاليدونيا الجديدة في الاستقلال ، بعد ان تعترف بها حكومة فرنسا وتسمى اليها وتنهض بها - كعرض واقعي - الى تغيير صلمي في كاليدونيا الجديدة .

وخلال السنوات الست الماضية اجتمع رؤساء حكوماتنا في كل عام في محفل جنوب المحيط الهادئ، وتبادلوا الاعراب عن مشاعر الأسي ازاء الحالة في ذلك الاقليم . وقد وضعوا نصب اعينهم دور فرنسا في جنوب المحيط الهادئ . كما كانوا مدركين للاسهام الذي قدمته في تطور الشعوب لا في جنوب المحيط الهادئ، فحسب ، بل وفي بقاع هتى من العالم حيث كانت الامبراطورية الفرنسية منتشرة في ذات يوم . وكان يحدونا الأمل في ان يستمر الحوار ، وان تسود عملية التوافق السياسي والتطور الديمقراطي الخلاق السذي هذه تطور المجتمعات المستقلة المتعددة الاعراق في منطقتنا على ذلك الاقليم ايضا .

لكننا كنا نضع نصب اعيننا ايضا دور الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار - لا لما اكتسبته المنظمة من خبرة وحكمة نتيجة اشرافها على العديد من البلاد التي انتقلت الى الاستقلال فحسب ، ولكن ايضا لدور الامم المتحدة بوصفها محفلا يحق فيه للشعوب التابعة ان تعرض مطالبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مباشرة على المجتمع الدولي . وما برح السكان الاصليون في كاليدونيا الجديدة لعدة سنوات يحثوننا على تأييدهم في مطالبتهم بممارسة ذلك الحق . وقد تردد رؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ، خلال السنوات الخمس الماضية في إتخاذ تلك الخطوة . لكن هذا لايغني بأي شكل من الاشكال ترددهم ازاء التزامهم بالحق الذي يكفله لشعب كاليدونيا الجديدة

اعلان انتهاء الاستعمار ، بل يمبر عن الامل في ان تلتزم فرنسا بذلك الحق ، لتمهد بذلك السبيل لتنفيذ عمل مشروع من اعمال تقرير المصير .

وأخيرا ، وفي اوائل هذا العام ، قرر رؤساء حكومات منطقتنا بقدر من الاسمي انه لم يعد بإمكانهم الانتظار اكثر من ذلك . فقد كان هناك نكوص عن الحلول التوفيقية والتمهيدات التي شهدوا تقديمها لشعب كاليدونيا الجديدة ، بالاجراء الذي اتخذته الحكومة الفرنسية الجديدة في باريس . وبذلك قُوِّض الاطار المؤسسي الذي كان قد اقيم لتمهيد الطريق للانتقال الى مرحلة تقرير المصير . وسُجِبَ قدر كبير من السلطات التي كانت قد خُوِّلت بها المؤسسات السياسية الجديدة في اربع مناطق في كاليدونيا الجديدة - وكل ذلك دون اية مشاورات ، وكل ذلك في وجه المطلب الشامل الذي قدمته حكومات منطقة جنوب المحيط الهادئ، لانتهاج طريق التقدم الذي كانت الحكومة السابقة لفرنسا قد قطعت عليه شوطا كبيرا .

واسمحوا لي ان استعرض في لحظات دور حكومة بلادي . يوجد في فيجي مجتمع متعدد الاجناس . ونحن ملتزمون بتمدد الاعراق ، لا كهدف لفيجي فحسب بل ايضا كمثل اعلى ينطبق على منطقتنا بأكملها . ونحن نعتقد ان مستقبل كاليدونيا الجديدة لا يمكن ضمانه الا بالحلول التوفيقية - الحلول التوفيقية المصبة - اللازمة لتيسير عمل المجتمع المتمدد الاعراق في ذلك الاقليم . ونحن نعرف من خبرتنا ان ذلك امر ممكن . ولذلك ، قامت حكومة بلادي بدور تلميحي في مداوات محفل جنوب المحيط الهادئ بشأن كاليدونيا الجديدة . وقد تشاطرنا شواغلنا مع حكومة فرنسا ، حيث ان كاليدونيا الجديدة جارتنا المباشرة من ناحية الغرب . وفي عام ١٩٨٢ ، ترأس رئيس وزراء بلادي وفد محفل جنوب المحيط الهادئ، الى المباحثات مع الرئيس ميتران وحكومته بروح من التوفيق والرغبة في بناء توافق الآراء داخل كاليدونيا الجديدة ، وداخل منطقة جنوب المحيط الهادئ ، وبين جنوب المحيط الهادئ وفرنسا ، الامر الذي اعتقدناه ضروريا . وقد فهمنا من هذه المباحثات ان الاملاحات جارية لاحداث تغيير دائم في المعادلات السياسية والاقتصادية داخل كاليدونيا الجديدة لازالة مسببات تذمر شعب الكاناك . وفي

كل مباحثاتنا منذ عام ١٩٨٢ ، كنا نحث حكومة فرنسا على الالتزام بذلك البرنامج والتمسك به . إلا أن هناك الآن في تقديرنا عودة واضحة الى الوراء ، فقد كان للاملاء السياسي للسياسات الداخلية في الجانب الآخر من العالم اثره على منطقتنا بما لا يفيد شعب كاليدونيا الجديدة ولا يفيد العلاقات الطيبة بين جنوب المحيط الهادئ وفرنسا .



وكما ذكر رؤساء حكومات المحفل في اجتماعهم في صوفا في آب/أغسطس ، يكفسي القول إن التغيير في السيادة الفرنسية تجاه كاليدونيا الجديدة منذ آذار/مارس ١٩٨٦ كان خطوة كبيرة الى الوراء . وتبعاً لذلك ، قرر رؤساء حكومات جنوب المحيط الهادئ بالاجماع ان الوقت قد حان للاستجابة لمصالح شعب كاليدونيا الجديدة والسعي الى إعادة إدراج الاقليم على جدول أعمال الامم المتحدة . ودافعنا الى ذلك ، الى حد كبير ، إدراكنا للدور البناء الذي لعبته الامم المتحدة في تصفية الاستعمار في جنوب المحيط الهادئ وإيماننا بأنها يمكن أن تساعد على نشوء حالة في كاليدونيا الجديدة تسمح لها بان تمارس حقها المشروع في تقرير المصير بالتعاون مع الامم المتحدة .

وقد حظي تأييد المحفل لحق كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير بتعاطف مشجع . فعلى سبيل المثال ، أعرب رؤساء حكومات الكومنولث الذين يمثلون حوالي ٥٠ بلداً ، في اجتماعهم في ناسو بجزر البهاما في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، عن "تأكيد دعمهم لحق شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية في جنوب المحيط الهادئ في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لميثاق الامم المتحدة" . ومما بعث شعوراً بالارتياح لدى أعضاء المحفل التأييد الذي أعرب عنه مؤخراً البلدان أعضاء حركة عدم الانحياز البالغ عددها ١٠١ بلداً وقبولها جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني بمفحة مراقب . وفي مؤتمر القمة الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات ، الذي عقد في هراري في أيلول/سبتمبر ، أيد زعماء عدم الانحياز :

"ورحبوا بالقرار الذي اتخذته أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ ... بإعادة وضع كاليدونيا الجديدة في قائمة ..."(A/41/697 الفقرة ١٥٠ ، المفتحان ٥٠ و ٥١)

"وحثوا بشدة الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تعيد في دورتها الحادية والأربعين إدراج كاليدونيا الجديدة ضمن قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" (المرجع نفسه ، الفقرة ١٥١ ، ص ٥١) .

ونرجو أن تقدر الدول الاعضاء ضبط النفس الذي تخلت به بلدان المحفل على الدوام . فحرمنا على مواصلة الحوار مع فرنسا يتجلى في سجل أعمالنا . ونحن نلتمس الآن مؤازرتكم في بحث هذه الجمعية للحالة في كاليدونيا الجديدة . إن هذا الأمر ما كان يجب أن يقع . فكاليدونيا الجديدة كانت على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولم يسبق للجمعية أن الفتها . وفرنسا هي التي رفضت التعاون مع الامم المتحدة وكفّت عن تقديم المعلومات التي يقتضيها الميثاق . ومن الشذوذ ألا تكون كاليدونيا الجديدة على جدول أعمال الجمعية . وإننا نسعى الآن الى إزالة هذا الشذوذ .

لا نشك في أن هذه المناقشة سيتخللها إطلاق مزاعم كثيرة . منها أن الجمعية هذه يجب ألا تناقش المسألة ؛ وأن النوايا الطيبة لفرنسا تتعرض للتشكيك ؛ وأننا نتدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا ؛ وأن إعادة إدراج المسألة غير ضروري . إن زملائي في محفل جنوب المحيط الهادئ يريدون أن يتكلموا عن هذه النقاط . ولكن اسمحوا لي أن أقول الآن أن ما من زعم من تلك المزاعم بجديد ؛ فكلها تباحثها باستفاضة رؤساء حكوماتنا قبل أن يقرروا بالاجماع العمل على إعادة إدراج مسألة كاليدونيا الجديدة . لأن كاليدونيا الجديدة مستعمرة . ولأنها اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي . ولا يمكننا أن نسلم باعتبارها جزءا من فرنسا الكبرى التي تبعد عنها ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر . لقد أمعنا النظر في ما إذا كانت كاليدونيا الجديدة اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي . واهتدينا بتاريخ ما أوجدته هذه الجمعية نفسها بشأن هذه المسألة من مبادئ يتعين على الاعضاء أن يقتدوا بها في قراراتهم . والمبادئ متاحة لمن يريد . وقد وضعت بعناية وتأمل وبطريقة منهجية . وقد تبنتها هذه الجمعية بأغلبية ساحقة في القرار ١٥٤١ (د-١٥) لتوضيح مسألة الاقاليم التي ينطبق عليها إعلان تصفية الاستعمار التاريخي . كما أن مركزها في القانون الدولي برهنت عليه محكمة العدل الدولية . وقد وجهت هذه المبادئ عملية تصفية الاستعمار في منطقتنا مثلما وجهتها في المناطق الأخرى . وبقدر ما يتعلق الأمر بنا ، ليس شمة شك في وجاهتها .

ولسوء الحظ ، وأقول لسوء الحظ من كل قلبي ، لم تعرب فرنسا حتى الآن ، بعد مرور ٢٦ سنة على ترحيب المجتمع الدولي بإعلان تصفية الاستعمار والقرار ١٥٤١ (د-١٥) ، عن قبول هذه المبادئ الأساسية .

ما الذي توضحه هذه المبادئ لنا ؟ لن أعيد التحليل المفصل الوارد في ورقة المعلومات الأساسية A/41/668 التي تشرفتُ قبل حوالي شهرين بطلب تعميمها على أعضاء هذه المنظمة . ولكن بايجاز يُثبت تطبيق هذه المبادئ بوضوح أن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان تصفية الاستعمار ينطبقان على كاليدونيا الجديدة . ان كاليدونيا الجديدة تبعد ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر عن فرنسا . وهي من الناحية العرقية والثقافية مجموعة جزر متنوعة في جنوب المحيط الهادئ ، وتاريخها الدستوري والسياسي يبين نمطا شابتا من الخضوع لباريس . وباختصار إنها اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وإعلان تصفية الاستعمار .

ولقد تدارسنا الحالات السابقة . وألقينا نظرة متعمقة شاملة على كل الاجراءات والمبادئ وقواعد الجمعية المتعلقة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، كما ألقينا نظرة متعمقة على مسائل القانون الدولي المتعلقة بهذا الطلب . إن الميثاق واضح كل الوضوح . هناك التزامات يتعين الوفاء بها في حالة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفرنسا لا تفي اليوم بهذه الالتزامات في حالة كاليدونيا الجديدة . إن كاليدونيا الجديدة اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وعلى فرنسا أن تحترم التزامها بموجب الميثاق . ولا بد لفرنسا أن تقدم المعلومات عن التطورات في كاليدونيا الجديدة الى الامين العام . وعليها أن تتعاون مع المجتمع الدولي في ضمان تنفيذ مبادئ اعلان تصفية الاستعمار تنفيذا أميناً في هذه الحالة مثلما نُفِّذت في معظم أنحاء منطقتنا .

إن التحليل المفصل اللازم للأمم المتحدة كي تبني عليه النتائج ذات الصلة أجري بالفعل . ووجهة الحجج التي ساقتها بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ اعترف بها حتى ممثل فرنسا الدائم نفسه . وبدلاً من أن تردّ فرنسا على التحليل القانوني والفني البعيد عن الانفعال الذي عرضته بلدان المحفل على هذه المنظمة برد مماثل اختارت

الطريق السهل ، طريق التشويه الذي يلجأ اليه كل شخص يعرف أن حججه ضعيفة . لقد تعرضت بلدان المحفل الى المضايقة والتهديد . وبدلا من الرد على تساؤلاتنا ، ردت فرنسا بالتهجمات على بلداننا وزعمائنا وبالتشكيك في نزاهتهم . وشهدنا تزييفا وتشويها للحقائق . وراينا على سبيل المثال تشويه آراء رجل قضاء دولي مرموق وعضو في محكمة العدل الدولية . وراينا مفاوضات في الاقتباس من قرارات هذه الجمعية وتحريفا لمضمونها ومقصدتها . كما أن كل النقاط التي وضعها المحفل أمام هذه المنظمة أثناء الشهرين الماضيين لم يُرد عليها على نحو واقعي . إن وجهة حجج المحفل لا يرقى إليها الشك ، رغم مفاوضات الدولة القائمة بالادارة وتحريفها للمعلومات .

ختاما أعود الى الدافع الاساسي الذي وجه بلدان المحفل في هذه المبادرة : إنه الايمان بمبادئ تصفية الاستعمار . إننا نؤيد الامم المتحدة في مهمتها المستمرة المتمثلة في رؤية الجميع يعيشون في حرية . إننا نؤمن بالتمددية . نحن شعوب جنوب المحيط الهادئ المتعدد الاعراق نقف مستعدين للترحيب بكاليدونيا الجديدة المستقلة المتعددة الاعراق يوم تحتل مكانها الصحيح بين أعضاء أسرتنا الدولية .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تكلم الممثل

الدائم لفيجي تَوَّأ ببلاغة عن البند ١٩ من جدول الاعمال بالنيابة عن الدول الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ ، بما في ذلك استراليا ، وكلها أعضاء في هذه المنظمة أيضا . ولقد نظرت الجمعية العامة في دورات متعاقبة في البند ١٩ هذا ، الخاص بإنهاء الاستعمار ، باعتباره من البنود البالغة الأهمية دوماً ، نظرا لما يبديه المجتمع الدولي من اهتمام مستمر باستكمال عملية إنهاء الاستعمار التي بدأت منذ الخمسينات تحت رعاية هذه المنظمة . وبالتالي ، أود ، في هذا السياق ، أن أدلي ببيان نيابة عن الحكومة الاسترالية بشأن البند ١٩ ، خاصة فيما يتعلق بضرورة إنهاء استعمار كاليديونيا على نحو منهجي ، باعتبار أن هذه قضية ترى استراليا بل وجميع بلدان جنوب المحيط الهادئ ومنطقة جنوب شرقي آسيا ، التي تقع فيها كاليديونيا الجديدة ، أن لها فيها مملحة هامة ومشروعة .

وأود أن أذكر بأن عملية إنهاء الاستعمار عملية اضطلعت فيها استراليا ذاتها بدور هام . وكان اقليما بابوا غينيا الجديدة وناورو اللذين تولت استراليا ادارتهما من الاقاليم المشمولة بالوصاية من جانب الأمم المتحدة ، وقد حملا على الاستقلال بالتعاون مع هذه المنظمة . وكان هناك اقليم ثالث ، وهو جزر كوكس (كيلنغ) ، مارس حقه في تقرير المصير في عام ١٩٨٤ عندما صوّت مؤيدا الاندماج مع استراليا وذلك في استفتاء أُجري تحت رقابة لجنة الـ ٢٤ وأقرته هذه الجمعية العامة .

إن خبرتنا في عملية إنهاء الاستعمار تحت رعاية الأمم المتحدة كانت مثمرة وقد ساعدتنا في الاضطلاع بدورنا في عملية إنهاء الاستعمار في منطقتنا من العالم .

وعندما انضمت استراليا ونيوزيلندا الى هذه المنظمة كعضوين مؤسسين كنا العضوين الوحيديين من منطقة جنوب المحيط الهادئ ، وكانت الاقاليم المجاورة لنا كلها من الاقاليم التابعة لدول متبوعة . وإلقاء نظرة على خريطة هذه المنطقة اليوم يبيّن كيف تحوّلت هذه الأوضاع . فقد أصبح خمسة من هذه الاقاليم السابقة ، هي ساموا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفانواتو ، أعضاء زملاء في الأمم المتحدة ، في حين حصلت كل من كيريباتي وتوفالو وناورو وتونغا وجزر كوك ونيووي على الاستقلال أو الحكم الذاتي . وقد ينضم بعضها الى هذه المنظمة في المستقبل .

وفي غمار هذه العملية ، اضطلعت الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في تنفيذ إعلان عام ١٩٦٠ بشأن إنهاء الاستعمار من خلال مجلس الوصاية ومن خلال لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وكذلك عن طريق عملية الالتصاقات وإيفاد البعثات الزائرة . وتبلور خلال عملية إنهاء الاستعمار إدراك جديد أو وعي جديد في المحيط الهادئ ، وهو لا يزال ينمو ، وقد تم التعبير عنه ، كما لاحظ المتكلم السابق ، في الهيئة الاقليمية التي أنشئت منذ ١٥ عاما والتي تضم الآن ١٢ دولة من دول المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي ، وهي :  
محفل جنوب المحيط الهادئ .

إن محفل جنوب المحيط الهادئ يماثل هيئات اقليمية أخرى كرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، واتحاد دول الكاريبي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الدول الامريكية . وجهازه المركزي هو الاجتماع السنوي لرؤساء الحكومات الذي يظلع بمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وتعزيز الروابط المتنامية بين دول جنوب المحيط الهادئ . وقد بدأ المحفل بسبعة أعضاء في عام ١٩٧١ وأصبح يضم الآن ١٢ عضوا . ومع تطور دور المحفل ، زاد قبوله كمتحدث باسم الشعوب المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي في جنوب المحيط الهادئ . ومع زيادة عدد الدول المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي ، زادت التوقعات فيما بينها بأن الاقاليم التي مازالت تابعة لدول متبوعة سوف تسير على نفس طريق إنهاء الاستعمار\* .

ومن المفهوم تماما أن هذه الدول ووجهت اهتمامها نحو اقليم كاليدونيا الجديدة ، الذي مازال من الاقاليم الفرنسية فيما وراء البحار ، بسبب الضغوط القوية التي يمارسها سكان شعب الكانك الاصليون من أجل الاستقلال . وقد قام جيران كاليدونيا الجديدة مباشرة بمتابعة التطورات في ذلك الاقليم عن كثب . كما لاحظنا بقلق إنسداد أعمال العنف من وقت لآخر في كاليدونيا الجديدة ، بما في ذلك ما حدث مؤخرا في الشهر الماضي .

\* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ومع تعاضم هذا الضغط من أجل الاستقلال ، لا يمكن لبلدان المحفل أن تقف مكتوفة الأيدي . وفي رأيها الجماعي أن القلقله والافتقار الى اليقين في كاليديونيا الجديدة يمكن أن تكون لهما ردود فعل غير مرغوب فيها ، لا في داخل هذا الاقليم وحده ، بل وفي البلدان المجاورة أيضا .

ومع ذلك ، تصرّ فرنسا على القول بأن كاليديونيا الجديدة تشكّل جزءاً لا يتجزأ من فرنسا الأم . وكانت قد اعتادت الإصرار على هذا القول فيما يتعلق بالجزائر أيضا قبل استقلالها . ونحن نعلم جميعا أن هذا الموقف اتجه في عام ١٩٨٦ الى التشبث بأسطورة دعما لخرافة قانونية سيجد فيها المؤرخون مستقبلا مادة ممتعة ومحيرة في الوقت ذاته تماثل محاولة الملك كانوت الوقوف في وجه المدّ المقبل . ولا يمكن لفرنسا أن تقاوم الى ما لا نهاية في كاليديونيا الجديدة موجة إنهاء الاستعمار التي غمرت معظم هذه المعمورة .

لمدة تزيد على خمسة أعوام ، ظل المحفل في حوار مع فرنسا بشأن كاليديونيا الجديدة ، بما في ذلك الاتصالات المستمرة وإيفاد البعثات رفيعة المستوى . وخلال تلك الفترة ، رحبنا بدلالات أشارت الى حدوث تطور في التفكير الفرنسي . وكان من دواعي التشجيع لنا بدء عملية تطور دستوري بما في ذلك انتقال قدر أكبر من السلطة السياسية الى شعب الكاناك الأصلي وإصلاح الأراضي . كما بات هناك قدر أكبر من الاهتمام بشقافة الكاناك . وكان من رأي محفل جنوب المحيط الهادئ بما في ذلك استراليا ، أن هذه التطورات تمثل تحركات تقدمية صوب إنهاء الاستعمار بشكل منهجي . وكنا نودّ زيادة هذه التطورات من أجل تيسير تقدم كاليديونيا الجديدة صوب تقرير المصير . ومن المؤسف أن هذا التقدم تغيّر مساره في أوائل هذا العام في أعقاب الانتخابات البرلمانية الفرنسية . وسرعان ما أصبح واضحا أن الحكومة الجديدة في باريس نظرت الى مستقبل كاليديونيا الجديدة نظرة تخالف نظرة الحكومة السابقة . ولئن كانت قد أعلنت عن خطط جديدة إلا أن الواقع كان مختلف . لقد أعلن أن استفتاء سيجرى . ولكن ما هي الأسئلة التي ستطرح في ذلك الاستفتاء ، ومن الذي سيشارك فيه ؟ إن بلدان المحفل لاتزال تنتظر رداً واضحا على هذه الأسئلة المشروعة .

ومن المهم أيضا معرفة الدور الذي ستطلع به الامم المتحدة في هذه العملية .  
والواقع انه لم يكن هناك أي غموض بشأن هذه النقطة . ففي باريس لم يكن هناك أي  
اعتراف بأن لهذه المنظمة أي دور في عملية تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة .  
والواقع ان أحد شيوخ كاليدونيا الجديدة ، السناتور ديك أوكوي ، صرح في مؤتمر صحفي  
عقد هنا في نيويورك في الاسبوع الماضي فقط بأن مراقبي الامم المتحدة لن يكونوا محل  
ترحيب في ذلك الاقليم فيما يتعلق بالاستفتاء المقترح .  
كل ذلك كان بالنسبة اليها علامة تحول كان لابد ان يطرأ على نهج محفل جنوب  
المحيط الهادئ إزاء هذه المشكلة . فقد شعرت بلدان المحفل بأنه لم يعد بإمكانها  
بعد التشكك في القرائن التي تكشف عن نوايا فرنسا ، متى قارنت أفعال فرنسا بما  
تقوله عن نواياها .



ومن ثم ، لم يكن هناك ما يشير الدهشة في أن الاجتماع السنوي الرابع عشر لرؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ الذي عقد في سوا في آب/اغسطس الماضي خلع السى أن التغير الذي طرأ على السيادة الفرنسية تجاه كاليديونيا الجديدة كان بمثابة خطوة انتكاسية كبيرة الى الوراء . وذلك هو السبب في أن كل رؤساء حكومات المحفل قرروا أنه ينبغي أن يُطلب الى الأمم المتحدة مجددا أن تنظر في الحالة في كاليديونيا الجديدة . إننا نتكلم كثيرا هنا عن الدبلوماسية الوقائية في هذه الهيئة . وفرنسا نفسها أيدت فكرة الدبلوماسية الوقائية . وبلدان المحفل تود أن ترى الأمم المتحدة مشاركة في عملية إنهاء الاستعمار في كاليديونيا الجديدة لاننا نود تجنّب امكانية وقوع عنف أشد وصراع أكبر .

ولا تزال استراليا والبلدان الأخرى أعضاء المحفل مستعدة للحوار مع فرنسا على أسس صادقة وواقعية . بيد أننا نتوقع أن نرى تقدما الى الامام لا نكوصا الى الوراء . ان تأييدنا لإعادة الإدراج تأييد حازم . فهو يقوم على أساس مبادئ راسخة ، ولن نلهينا الاشارات غير الدقيقة غير ذات الصلة الى الشؤون الداخلية لاستراليا التي لا قصد من ورائها إلا الشوشرة وعرقلة هذه المناقشة .

ان هدفنا الوحيد هو أن تكفل تمكّن أهالي كاليديونيا الجديدة من ممارسة حقهم في تقرير المصير في ظل اجراءات طبيعية تتخذها الأمم المتحدة . لقد كان هناك تساؤل : لماذا تُطلب إعادة الإدراج الآن ؟ لماذا لا ننتظر قليلا حتى العام القادم أو حتى العام الذي بعده ؟ لكن بلدان المحفل ، ومنها بلدي ، لم تعد مستعدة لقبول مثل هذه النصيحة . لقد اتبعنا هذا النصح طوال ما يقرب من خمس سنوات بلا نتيجة تذكر .

والاهم من ذلك أن المخططات الفرنسية فيما يتعلق بمستقبل الاقليم دخلت بالفعل طور التنفيذ . وهي خطط لا تزال مبهمة بعض الشيء ، بيد أنها تتضمن إجراء استفتاء بشأن وضع كاليديونيا الجديدة مستقبلا ، وهو استفتاء يزمع اجراؤه في تموز/يوليه القادم . ومرة أخرى ، لماذا لا ننتظر الى ما بعد اجراء الاستفتاء الفرنسي في

كاليدونيا الجديدة ؟ سأوقف الجمعية العامة على السبب في أن بلدان المحيط الهادئ ترى أنه لا ينبغي لها أن تنتظر .

ولقد كانت استراليا حريية بأن تكون أول من يرحب بأن يتقرر مستقبل كاليدونيا الجديدة على نحو ديمقراطي ، بيد أننا نرى - كالعديد غيرنا من البلدان الأخرى - أن الاستفتاء المزمع إجراؤه معيب من أكثر من وجه .

فأولا ، ليس من الواضح ، كما قلت للتو ، ما هية الأسئلة التي ستطرح بالتحديد أو من الذي سيكون له حق التصويت . هذه أسئلة أساسية لا تزال بغير جواب .

واستراليا متفقة في الرأي مع البلدان الأخرى أعضاء المحفل على أن الإصلاح الانتخابي ضروري في كاليدونيا الجديدة بشكل يركز حق الانتخاب في أيدي أولئك الذين لهم إقامة طويلة الأمد في كاليدونيا الجديدة وتقع على عواتقهم التزامات ازاءها . ويمكننا أن نتفهم تماما السبب في أن جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ، وهي مجموعة الأحزاب السياسية التي تمثل ٨٠ في المائة من السكان الكانك الأصليين لم تبد موقفها من الاستفتاء الى حين توضيح الاجابة على تلك الأسئلة .

وثانيا ، نحن في حاجة الى اجراء مقارنة بين الاستفتاء المزمع وبين غير ذلك من اجراءات تقرير المصير . هل الخيارات التي ستتاح هي حقا تلك الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؟ هل هناك إعداد كاف لتوفير ما تدعو اليه الحاجة من تشييف سياسي مسبق ؟ وماذا بشأن المراقبة الدولية من جانب الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات كمحفل منطقة جنوب المحيط الهادئ نفسه ؟ لم تكن الاجابات الفرنسية على هذه الأسئلة باعثة على الطمأنينة .

وثمة سبب ثالث يدعو الى التوجس هو أن الفرنسيين يبدون واشقين بالفعل ممن النتيجة مسبقا ويعتبرون ان المقترعين في كاليدونيا الجديدة - أيا كانوا بالفعل آنذاك - سيرفضون الاستقلال . والذي قاله كل من رئيس الوزراء شيراك ، ووزير الاقاليم الواقعة في أعالي البحار بونس ، يوحي بذلك .

ونحن نسلم بأن هذه مسائل معقدة لا يمكن إلا أن تكون هناك وجهات نظر متباينة بشأنها ، وهو الحادث فعلا . وذلك - تحديدا - هو السبب الذي يجعل من الضروري الاستفادة من اجراءات الامم المتحدة المجربة التي مرت بحك الاختبار كما استفادت بها استراليا في حالات بابوا غينيا الجديدة وناورو وكوكوس . فنحن لا ندعي أن فرنسا يجب أن تفعل شيئا لم نفعله نحن ونيوزيلندا في منطقة جنوب المحيط الهادئ .

وما لم تستخدم اجراءات الامم المتحدة ، قد يكون الاستنتاج الذي لا مهرب من الوصول اليه هو أن فرنسا سيسمح لها بمواجهة المجتمع الدولي بأمر واقع في تموز/يوليه القادم . وأنشد ، لن تصبح هذه الجمعية بطبيعة الحال في وضع يسمح لها بأن تبك النتيجة وقد تجد لزاما عليها أن تسلم بما ترتب عليها .

ومن الافضل بالتأكيد أن تفضلع الجمعية بواجبها الآن بروح من الدبلوماسية الوقائية حتى يُكفل لمن لهم الحق في ذلك بكاليدونيا الجديدة أن يمارسوا تقرير المير . والنتيجة التي نستخلصها من هذا أن البت في مسألة إعادة الإدراج في هذه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة أمر ضروري . لقد سعدت ، وكان لي شرف تمثيل بلدي في اجتماع قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراري وحضرته استراليا كضيف . وقد اتضح في هراري أن هذه النتيجة يتشاطرها اجتماع قمة بلدان حركة عدم الانحياز الذي دعا الى إعادة ادراج هذه المسألة في هذه الدورة للجمعية العامة لا في الدورة الثانية والأربعين .

فالتأخير لن يخدم مصالح فرنسا ولا مصالح شعب كاليدونيا الجديدة بل سيضعنا في مواجهة أمر واقع تفرضه فرنسا . وفي رأينا أن ذلك هو السبب الحقيقي الذي يجعل فرنسا تعارض هذه المعارضة الشديدة في شأن هذا القرار الاجرائي البسيط الرامي الى اشراك الامم المتحدة - كما ينبغي أن تشترك - في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة .

وقد تعرض موقف استراليا من دور فرنسا في المحيط الهادئ - وأنا أقول هذا أسفا بأكثر مما أقوله غاضبا - للتشويه والتضليل . فقد قيل للبعض ان استراليا ونيوزيلندا تسعيان للسيطرة على المحيط الهادئ والتحكم في شؤونه . وقيل لآخرين أن

استراليا ونيوزيلندا لا تؤيدان حقا هذه المبادرة بشأن كاليدونيا الجديدة . وانما لا أرى أن هذا النوع من التفكير يتفق مع تقاليد المنطق الفعلي ، ولكن اسمحو لي أن أجيب عليه بصراحة تامة ، من الوجه المقابل .

اننا نقف من البلدان الأخرى الأعضاء في حفل جنوب المحيط الهادئ موقف الندد : لا نقود ولا نُقاد . فالمحفل يعمل بتوافق الآراء ، ونحن جزء من توافق الآراء ذلك . وشانيا ، اسمحو لي أن أؤكد أن روابط استراليا بفرنسا روابط وثيقة وقديمة . ولقد حارب الاستراليون ولقوا مصارعهم في حربين عالميتين للدفاع عن الحرية الفرنسية على التراب الفرنسي . واللغة الفرنسية أومع اللغات انتشارا في مجال تعليم اللغات باستراليا بعد الانكليزية . كما أننا نكّن إعجابا للثقافة الفرنسية . وعلى الصعيد السياسي ، اتفق بشكل محدد على أن خلافاتنا في المحيط الهادئ يجب أن تعالج في الاطار الأوسع لعلاقة ثنائية مثمرة وإيجابية .

وازاء هذه الخلفية ، مما يدعو إلى السخرية الأدعاء بأن استراليا جزء من مخطط أنجلو ساكسوني خبيث لطرد فرنسا من منطقة المحيط الهادئ والاستعاضة عن النفوذ الفرنسي بالنفوذ الاسترالي . اننا ليست لدينا الرغبة ولا المصلحة ولا المقدرة للقيام بشيء من ذلك . وبصرف النظر عن أي شيء آخر ، يفصح هذا القول عن تصور غريب عفا عليه الزمن لما تمثله استراليا الحديثة المتعددة الثقافات . فهو تصور بال ، تماما كمفاهيم الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر .

بل وقد أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن ما ننادي به يحتمل أن يفضي إلى المساعدة على الإبقاء على الوجود الفرنسي في المحيط الهادئ بأكثر مما يفضي إلى إزالته . ومما يحسب لفرنسا أن حصول بعض مستعمراتها الأفريقية على الاستقلال في عام ١٩٦٠ كان عن طريق عملية ودية من التفاوض . ونتيجة لذلك ، ظلت روابط فرنسا بتلك البلدان وثيقة . وهذا الخيار متاح أيضا لفرنسا في حالة كاليدونيا الجديدة .

وتلخيمًا لما قلت ، تستند القضية التي يطرحها محفل جنوب المحيط الهادئ بشكل ثابت على مبادئ إنهاء الاستعمار التي أرساها القراران ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . فنحن لا نطلب لكاليديونيا الجديدة إلا ما طلبته الأمم المتحدة - ولا تزال تطلبه - لاقاليم تابعة أخرى ، بما في ذلك - بطبيعة الحال - ناميبيا . ونحن إذ نواصل تاييدنا لإنهاء الاستعمار ، نفعل ذلك إنطلاقًا من إيماننا الاساسي والمبدئي بأن تقرير المصير ينبغي أن يكون عالميا . وحتى تشمل كاليديونيا الجديدة منافع إعلان إنهاء الاستعمار ، نؤمن بأن إعادة إدراج مسألة الاقليم على جدول أعمال هذه الجمعية العامة خطوة أولى ضرورية .

إن مشروع القرار المعروف علينا بشأن إعادة الإدراج إجرائي وليس جديا . ونحن إذ نؤيده ، نهدف الى تأكيد ما تشعر به بلدان كثيرة من أن لكاليديونيا الجديدة نفس الحق في تقرير المصير الذي مارسته اقاليم فرنسية أخرى تشغل الآن مقاعدها في هذه الجمعية . فكيف يمكن لأي دولة موقعة على الميثاق ألا تؤيد هذه المطالبة الإجماعية لبلدان المحيط الهادئ بإعادة الإدراج .

ترى الحكومة الاسترالية أن التصويت لصالح أي مشروع قرار إجرائي يسمى الس - إرجاء أو تعديل أو إعاقه البت في مشروع القرار A/41/L.33 سيكون بمثابة تاييد لمناورة هدفها الوحيد تأخير اشتراك الأمم المتحدة في عملية تقرير المصير في كاليديونيا الجديدة الى وقت لاحق لقيام الحكومة الفرنسية بإجراء الاستفتاء هناك . لهذا ، فإن أي بلد يموت لصالح مناورة إجرائية كهذه سيبدو كطرف مشارك في إعاقه عملية إنهاء الاستعمار بالشكل المناسب .

ترى الحكومة الاسترالية أيضا أن أي تصويت ضد مشروع القرار نفسه - أو حتى الامتناع عن التصويت عليه - لن تتفهمه بلدان محفل المحيط الهادئ . وسينظر اليه ، في الواقع ، بوصفه تصويتا لإعاقه عملية إنهاء الاستعمار سلميا التي قامت الأمم المتحدة حتى الآن فيها بدور رائد وناجح . واني أأمل أن نتمسك جميعا - فيما يخص هذا الموضوع - بمبدأ من أهم المبادئ الشابتة لهذه المنظمة - وهو مبدأ تقرير المصير - بدلا من أن نسمح بأن يُدفع الى القاع تحت وطأة ضغوط تتمثل بالمساعدات أو التجارة أو القرب الجغرافي أو الارتباطات الاستعمارية القديمة .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان ابدأ  
 بملاحظة شخصية . من اولى المهام التي أُسندت اليّ في بعثة الهند الدائمة لدى الامم  
 المتحدة منذ حوالي ٢١ سنة ، تكليفي بمسؤوليات في لجان تتناول مسائل إنهاء  
 الاستعمار . وكانت تلك سنوات متسمة بالاضطراب ، لكنها كانت سنوات مبهجة ؛ كانت تتسم  
 بالاضطراب لان سرعة التغيير وزخمه الذي لم يكن يهدأ كانا قد بدأ بالفعل ببعشان في  
 العلاقات الدولية شعورا بالمشاركة والديمقراطية لم نكن قد اعتدناه إلا قليلا ، وكانت  
 مبهجة لاننا نحن الذين عملنا في الامم المتحدة ، شعرنا ، باشتراكنا المباشر في  
 إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامة الانسان وقيمه ، والحقوق  
 المتساوية للرجال والنساء ، والدول كبيرها وصغيرها ، تلك الحقوق التي ظل الميثاق  
 وصيا عليها .

بعد ذلك بعشرين عاما ، انحسر الاضطراب ، والشعوب التي كانت في وقت ما سكان  
 مستعمرات أصبحت الآن تتحكم بافتخار في مصائرهم مستقلة . إلا أن حريتها والفرصة التي  
 ساعدت هذه المنظمة على اتاحتها لها تتناقضان بشكل حي ومؤسف مع واقع الامم والشعوب  
 التي لاتزال محرومة من تلك الحقوق التي يملئها التاريخ ذاته .

إن إنهاء الاستعمار ليس مسألة قيم أو أخلاقيات أو مشاعر أخوة فحسب . والقيم  
 التي تمثلها هذه المؤسسة أقدم من الامم المتحدة ذاتها . إنها القيم الانسانية  
 الرئيسية المتمثلة في الثقة والتراحم والوعي بأنه بغير العمل سويا لن نستطيع أن  
 نقلل من انكشافنا المشترك أمام قوى عصرنا المتوحشة ، التي تشهر الطبيعة بعضها ،  
 ويخلق بعضها الآخر الانسان نفسه . هذه قيم ما أسهل أن تُقايس بطموح استراتيجي ما أو  
 جشع تجاري محض . إن التاريخ ، في أحد أشكاله ، مسلسل من حلقات تعرّفت فيها الإشارة  
 التي يولدها الاكتشاف وانتصار الإبداع الانساني للافتراض ، بتحويلها الى علاقات تبعية  
 اصطناعية .

وقد أبرزت المداولات التي جرت في هذه الجمعية خلال الدورة الحالية الالم الذي  
 نشعر به إزاء الحالة في الجنوب الافريقي . فناميبيا ماتزال محرومة من مكانها  
 المشروع في هذه الجمعية . ومازال سكان جنوب افريقيا محرومين من حقهم في أن تكون

لهم حكومة ديمقراطية نيابية يمكنها ان تسهم بنصيبها المشروع في اعمالنا . وفي كلتا الحالتين ، يُضرب بالمواعيد النهائية عرض الحائط ، ويساوم بشأن التعهدات ، ويُحط من قدر إرادتنا . إن نظام هريتوريا ، وإحدى قدميه في القبر ، وقدمه الاخرى على قشرة موز ليس امامه وقت ، إلا أن كل لحظة تمر من ذلك العمر القصير تُنقش على ضمائرنا وتشهد بفشلنا . منذ شهور قليلة تكلم اميننا العام عن رياح التغيير التي غيّرت بشكل رئيسي الخريطة السياسية للعالم ، إلا أنها مازال عليها ، تلك الرياح ، أن تعبر شواطئ جنوب افريقيا الى ناميبيا . وقد وصف أحد اسلافه ، وهو داغ همرشولد ، الامم المتحدة بأنها مركب في بحر ، يتعين علينا ونحن على ظهرها أن نواجه نفاذ صبر البحارة الذين يتوقعون رؤية اليابسة في الافق غدا ، وأن نواجه ايضا السخرية أو الإحساس بانعدام الجدوى ممن يتخلون عنا ويتركوننا حين تجرفنا الامواج ونحن عاجزين عن أن نفعل شيئا . إن نفاذ صبرنا يتزايد ، إلا أن السخرية والإحساس بانعدام الجدوى لم تنالا من روح شعبيّ ناميبيا وجنوب افريقيا ، اللذين مازال ايمانهما ملبا ، رغم أن ما أمكننا القيام به للوفاء بوعدنا لهما مازال ضئيلا .

يؤكد مشروع القرار A/41/L.36 المطروح امامنا مرة اخرى أن استمرار الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين . وعلى السلطات القائمة بالادارة في المناطق الحساسة والضعيفة استراتيجيا في العالم مسؤولية خاصة في هذا الشأن . إن المحيط الهادئ ، كما لاحظ رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي في الاسبوع الماضي فقط قد ظل ، بشكل تقليدي ، ساحة للتنافس .

وقد اختارت الامم المتحدة على وجه التخصيم أحد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ليكون قيد نظرها ، وهو إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية باعتباره إقليمها استراتيجيا يظطلع مجلس الأمن بمسؤولية خاصة عنه . وترحب بلادي بنشوء مجتمع ديمقراطي في الإقليم المشمول بالوصاية بعد حصوله على الاستقلال . إننا نتطلع الى قيام هذا المجتمع دون تدخل أو فظ من الخارج . وبالمشاركة التامة للامم المتحدة وهيئاتها المسؤولة .

كما اننا نلاحظ باهتمام قرار محفل المحيط الهادئ بالمطالبة بإدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفي مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة في هذا الصدد . وقد أيد قرار المحفل فيما بعد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الثامن الذي عقد في هراري في ايلول/سبتمبر . وتؤيد الهند تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب كاليدونيا الجديدة في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وكذلك تؤيد مطالبة الدولة المعنية القائمة بالادارة بتقديم تعاونها الى اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار . ونلاحظ بوجه خاص ان زعماء المحفل أعلنوا ان قرارهم بطرح المسألة أمام الامم المتحدة يبين الرغبة التي أعربوا عنها دائما بأن يروا كاليدونيا الجديدة تتحرك نحو الاستقلال بالوسائل السلمية .

وقد سألت السيد أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند السابقة في بيانها في الاجتماع الاقليمي لرؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في نيودلهي في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ السؤال التالي :

"كيف يمكننا ان نقبل أي نظرية تحاول ان تبرر التهديد الموجه الى بيئتنا الامنية ، أو ان نتفاوض عن وجود قواعد اجنبية وأساطيل عابرة ؟ إن الاستقلال يتضمن مسؤولية تقرير ما هو صالح وآمن بالنسبة لنا ، وكذلك تحديد مسارنا . إن أي صراع بين الدول الكبرى في محيطاتنا المجاورة سيعود علينا بالضرر . إن الدول الكبرى تتحمل مسؤوليات كبيرة . ويجب عليها ان تترك سبيل القوة الذي يعتبر على أي حال مجرد وهم ، وأن تعود الى طاولة التفاوض وتتبع مفهوم تفكيك أدوات المجابهة".



لقد واصلت اللجنة الرابعة في الدورة الحالية ، تحت القيادة والرئاسة الحكيمتين لصديقي وزميلي السفير غببهبو ممثل غانا ، عملها الدقيق المضني فيما يتعلق بمسألة إنهاء الاستعمار . وكما قال الرئيس في الاجتماع التوديعي للجنة الرابعة في الدورة الحالية فعلى الرغم من انه لم يحمل أي إقليم على الاستقلال ولم ينضم أي إقليم الى الامم المتحدة خلال الدورة الحادية والاربعين فمن الواضح ان إنهاء الاستعمار لا يزال موضوعا هاما على جدول أعمال المجتمع الدولي .

ومنذ عدة سنوات ، في السنوات الاولى لحصولنا على سيادتنا أعلن جواهر لال نهرو رئيس وزراءنا ما يلي :

"إن المحك الحقيقي للاستقلال يكمن في العلاقات الخارجية . وكل ما عدا

ذلك يتعلق بالحكم الذاتي المحلي ."

إن هذه المنظمة ملتزمة بأن تعطي كل شعب الحق لا في أن يقرر شؤونه المحلية فحسب ولكن في أن يحدد علاقاته مع العالم الخارجي . هذا هو ما يعنيه إنهاء الاستعمار وما نلتزم به اليوم .

السيد اغلاسياني (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إذ ننظر الى

الاحداث من منظور تاريخي ندرك اليوم أن الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو منذ ٤٠ سنة لتوقيع الميثاق محاولة للقضاء على خطر نشوب الحرب من على وجه الارض لم يفكروا فقط في تجنب المواجهة بين الشعوب ولكن في البحث عن مكوك تمكن الانسان من إيجاد السبل السلمية لتحقيق السلم داخل حدوده أيضا . إن الحقيقة التي مؤداها أن عدد البلدان الممثلة اليوم في المنظمة يزيد على ثلاثة أمثال عدد الموقعين الاصليين للميثاق تعتبر أوضح دليل على اننا تمكنا في هذه الفترة من الزمن من توفير السبل السلمية المحيطة لعدد كبير من الشعوب لتحقيق طموحاتها الى السلم والتآلف بالقضاء على مرارة المواجهة والموت . وقد حملت شعوب عديدة على حريتها دون أن تتحمل المعاناة التي تعيّن على الآخرين أن يواجهوها في سبيل تحقيق الاستقلال .

إن مبدأ تقرير المصير للشعوب يتضمن عنصريين لهما أهمية مختلفة . العنصر الاول يمكن أن نجده على مستوى أكاديمي بحث مع مبادئ عدم التدخل التي تنبع اصولها من أمريكا اللاتينية ، والمساواة بين الدول واحترام سيادتها ومبادئ أخرى كثيرة .

وهذه كلها تشكل جمعا من المبادئ التي تدعم ، باعتبارها حجر الزاوية في السياسات الخارجية للبلدان ، الموقف الرسمي لمعظم دول العالم . والتعبير الثاني عن هذا المبدأ يمكن أن نجده في حالات محددة لانتهاء الاستعمار حيث تلعب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالإضافة الى ما يسمى بالدول القائمة بالإدارة دور بالغ الأهمية . وهذا العنصر الذي يعتبر عمليا أكثر منه نظريا ، تتناوله آلية الأمم المتحدة في محاولة بناء بعض المكونات الأساسية التي توفر الهوية الوطنية الخاصة في كل منطقة من تلك المناطق في العالم .

لقد أيدت شيلي بصورة مستمرة منذ عدة عقود تقوية هذا الحق الأساسي للإنسان ، الحق الذي يعتبر الحصيلة الإجمالية لاهتمامات كل مجتمع ومطالبه والذي يدفعه الى أن يحتل مكانه في التاريخ في تآلف مع الشعوب الأخرى في العالم . ان الاستعباد والوصاية المقنعة والاضلاع الأيديولوجي لا تحترم تقرير المصير . بل على العكس من ذلك تنكسر المطالب الحقيقية للامم وتشجع فيها فقدان الأمل في حلها .

وعندما انشئت الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تتراجع فيما يتعلق بعملية كانت قد تبلورت بالفعل في بعض المناطق . ومدفوعة بالرغبة الغيرية في ضمان السلم في المستقبل وفي صنع الخريطة الجغرافية السياسية الحقيقية للدول الرئيسية ، أعطت اهتماما تفضيليا لهذا النداء الصادر عن مجموعات كثيرة ، وأضفت الطابع المؤسسي على الآليات الأساسية حتى يمكن تنفيذ مبدأ تقرير المصير .

إن تقرير المصير يشمل مكونا سياسيا لا يمكن رؤيته للوهلة الأولى ، ويتغير بصفة أساسية وغالبا ما يمتد بصيغة أيديولوجية . وبالإضافة الى ذلك فإن تقرير المصير يتطابق عادة مع الاستقلال السياسي وينشأ من الممارسة الكاملة للسيادة ، على الرغم من ممارسة السيادة تعتبر مجرد أحد جوانبه . ويكمن جزء رئيسي من تقرير المصير في التطلع الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي الذي يمعب تحقيقه في عالم اليوم الذي تتزايد فيه العلاقات بين الدول قريبا\* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مكسيموف (جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية) .

ان الأمم المتحدة الفارقة في المناقشات السياسية تدرك تلك الحقيقة ، ولذلك فإن نظرها في هذا المبدأ يتأثر أيضا بذلك السياق . وتشهد على ذلك محتويات قرارات الجمعية العامة التي تشير بصورة محددة الى تقرير المصير . فالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) يطلب في الاحكام النظرية بيد انه لا ينص على مفهوم تقرير المصير بلغة تبين العلاقة المباشرة والفورية بين المفهوم وبعض الخطوات الإدارية المحددة ذات النطاق الدولي التي اتخذتها مجموعة الاشخاص التي تدعي انها تمارس ذلك الحق . وبصورة مماثلة ان القرار ١٥٤١ (د - ١٥) الذي يبيّن الاشكال الثلاثة المحددة لما يمكن لنا ان نسمّيه "تقرير المصير المتبلور" - أي الاستقلال والتكامل والارتباط الحر - لا يتضمن أو يتناول صراحة الإمكانيات الأخرى ؛ بل أن ميزة المياعة الدقيقة لهذا النوع من القرارات انها تترك الباب مفتوحا أمام وسائل أخرى قد تستنبطها الممارسة الدولية والإرادة السياسية .

وعلى الرغم من الشكوك التي تساور الكثيرين فيما يتعلق بهذا البند هناك تصوّر واضح لما يعنيه تقرير المصير على الساحة السياسية الدولية . وان ذلك الوضوح يجعل من المشروع أن نعتبر مهمة إنهاء الاستعمار مهمة حتمية في عالمنا المعاصر .

أما فيما يتعلق بالمواقف الحقيقية التي اتخذت بشأن مشكلة إنهاء الاستعمار فإن بلدي يتقيّد بالمبادئ التي حلّلتها توّا . ويشارك ممثلونا في تطوير عملية إنهاء الاستعمار هذه ويبدون آراءهم فيها مستندين الى تلك الحجج . ولذلك قررت شيلي تأييد مشروع القرار المتعلق بإدراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الاقاليم التي تنظر فيها لجنة إنهاء الاستعمار ، والاشترك في تقديمه . وهكذا فإننا نتشاطر القلق مع البلدان الأعضاء في محفل المحيط الهادئ ، الذي نتمتع فيه بمركز مراقب . ونعتقد أن الحالة في كاليدونيا الجديد فيما يتعلق بأي شيء لا يرمي إلا الى بلوغ الهدف المتمثل في تقرير المصير ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقوق الإنسانية لسكانها وهو موضوع أبدت فرنسا اهتماما خاصا بها في مناطق أخرى من العالم .

أما فيما يتعلق بالبند الخاص بجزر فوكلاند (مالفيناس) فإننا نحبّد التوصل الى حل يتم التفاوض عليه من قبل الطرفين عن طريق إجراء الحوار في مناخ سلمي .

اننا نقدم دائما تعاوننا في العديد من الدورات التي تعقدتها لجنة إنهاء الاستعمار ، وخصوصا اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة . أما في مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي يمثل - في نظر المجتمع الدولي بموجب القانون - إقليم ناميبيا المحتل بصورة غير شرعية ، فقد أعربنا مرارا وتكرارا عن التزامنا بإنهاء الاستعمار وأعربنا أيضا بصريح العبارة عن اهمتازنا من الفصل العنصرى . وإن إدانتنا لتنفيذ سياسة البانتوستانات معروفة . وقد أيدنا جميع القرارات المتعلقة بناميبيا والمتناولة للبند بموضوعية ، ابتغاء مساعدة القضية الناميبية ، طارحين جانباً جميع الحجج الانتقائية والمنتحيزة .

ان عملية إنهاء الاستعمار مهمة نحقق فيها تقدماً ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل فيها . ويكرر بلدي اعتمازه تأييد جميع الأنشطة الرامية الى تحقيق ذلك الهدف ، دون أي حوافز سياسية أو أيديولوجية ، إنما بفرض وحيد يتمثل في تحقيق المثل الأعلى ألا وهو حق تقرير المصير للشعوب .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس ، نصّت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن من مقاصد الامم المتحدة إنماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام . وتأكيداً لذلك تمتع عدد من البلدان بهذا الحق ونالت الاستقلال وانضمت الى عضوية منظمنا الدولية وجاء نتيجة هذا الزخم في إزالة الاستعمار اتخاذ الجمعية العامة للقرار الشهير ١٥١٤ (د - ١٥) الذي أكد على مبدأ حق تقرير المصير للبلدان والشعوب المستعمرة وجاءت لجنة إنهاء الاستعمار كأداة لتنفيذ هذا الإعلان ، وساهمت هذه اللجنة مساهمة جديّة في مساعدة الشعوب المستعمرة على تنويرها وتمكينها من ممارسة هذا الحق الذي صم شعوب تلك الاقاليم على التمتع به من أجل الحصول على الاستقلال والعيث في حرية وكرامة وزاد عدد المتمتعين بالاستقلال عن ٥٩ دولة منذ اعتماد الإعلان الى الآن ، وشمل أكثر من ثمانين مليوناً من البشر . لقد كانت

هذه المهمة الصعبة للأمم المتحدة مهمة هائلة لأنها تَمَّت بالرغم من العقبات الصعبة التي واجهت بعض هذه الاقاليم والتي بدت كأنها صعبة الحل في البداية لكن الجهود المطردة والمتضافرة لهذه المنظمة أدت الى التغلّب على الكثير من هذه العقبات ، لذلك فإن من حق المجتمع الدولي أن يشعر بالفخر للدور الحاسم الذي قام به في تحقيق ذلك .

إن الفضل الكبير في ذلك يرجع الى الجهود المستمرة لاعضاء لجنة ال ٢٤ التي عملت على تركيز اهتمام العالم على مشكلة تصفية الاستعمار وعلى تعبئة الرأي العام الدولي للتأييد السياسي والادبي للشعوب الواقعة تحت الاستعمار من أجل إعمال حق تقرير مصيرها . لقد لعبت لجنة ال ٢٤ ومازالت تلعب دورا أساسيا في تكثيف وتوجيه الجهود الدولية في طريق التنفيذ الكامل للاعلان . لقد تشرف وفد بلادي بعضوية هذه اللجنة منذ تأسيسها كما أسعدني شخصا العمل برعاية السفير السيد أوسكار أوراماس أوليفا الذي أهنته على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال اللجنة الخاصة وعلى الخبرة والحكمة اللتين مكنتانا من الوصول الى النتائج الناجحة التي يعكسها التقرير . واننا على ثقة بأن اللجنة ستواصل أداء مهمتها حتى يزول آخر أثر من آثار الاستعمار الذي نأمل أن يكون قريبا .

ما دمنا نتحدث عن تصفية الاستعمار ، فلاتزال هناك مشاكل صعبة أعقدها مسألة ناميبيا التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تشغل المجتمع الدولي ويكفي أن نشير الى الجهود الدولية التي تمت في هذا العام مثل مؤتمر باريس ومؤتمر فيينا لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، واجتماع عدم الانحياز الخاص بناميبيا في نيودلهي ، والندوات والحلقات الدراسية والجهود المستمرة للجنة تصفية الاستعمار ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة والقرارات التي تم اتخاذها في نهاية درامة البند ٣٦ من جدول أعمال الدورة ٤١ ، لنرى انها أكبر دليل على المدى الذي وصل إليه إنشغال المجتمع الدولي في إيجاد حل لهذه المشكلة . إن الفشل في تحقيق استقلال ناميبيا من خلال خطة الامم المتحدة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يرجع بشكل أساسي للموقف المتعنت لنظام الفصل العنصري في بريتوريا الذي يرفض تنفيذ هذا القرار ويلجأ الى أساليب المماطلة والمراوغة ويسعى بدعم من الولايات المتحدة الى ربط استقلال ناميبيا بأمور لا صلة لها بهذا الموضوع مثل انسحاب القوات الكوبية الموجودة بشكل شرعي في أنغولا واستقلال ناميبيا . إننا نتوجه من هذا المنبر الى كل المدافعين عن العدل والحريية أن يعملوا بجهد ويسموا بكل الطرق الى ضمان تمكين شعب ناميبيا من التعبير

عن طموحاته الحقيقية بصورة كاملة وبحرية ودون مزيد من التأخير وفقاً  
لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن مشكلة ناميبيا لها مشكلة مماثلة هي مشكلة شعب فلسطين الذي حرم من حقوقه  
الاساسية وطرد من أرضه ومورست بحقه كل سياسات التهجير والقتل والاعتقال والقمع  
والسيطرة من قبل مستعمر عنصري آمن بالصهيونية العنصرية والاستيطان والتوسع ، هدفه  
إجلاء السكان ومصادرة الاراضي . إن شعب فلسطين ينتظر إستعادة حقوقه الكاملة بما  
فيها حقه في تقرير المصير وحقه في العودة وفي إقامة دولته المستقلة على تراب  
فلسطين والتي أكدت عليها الجمعية العامة .

إن التحالف والتعاون الوثيق بين نظامي بريتوريا وتل أبيب ، وخاصة فسي  
المجالين العسكري والنووي ، يلعبان دورا خطيرا في تنسيق المخططات الامبريالية  
لاخضاع شعوب الشرق الاوسط وافريقيا للتسلط العدواني .

إن التحرر السياسي الذي كان ثمرة واضحة للنضال الذي خاضته الشعوب  
المستعمرة قد أوصل هذه الشعوب الى استقلالها ، إلا أن المصالح الامبريالية تحاول  
العودة الى التسلط على الشعوب والتحكم في مقاديرها عن طريق الهيمنة الاقتصادية .  
ان بعض الاقاليم لايزال يخضع الى نظام من التبعية الاستعمارية ، وبعضها يستخدم لأغراض  
عسكرية بغية ضمان المصالح الاستراتيجية والعسكرية لهذه الدول الاستعمارية . إن  
الولايات المتحدة لاتزال تبذل كل ما في وسعها لتأخير عملية إزالة الاستعمار عن هذه  
الاقاليم متذرة بأشكال وأسماء شتى مثل المشاركة الحرة والاتحاد السياسي ، وهي ليست  
إلا ستارا لإدامة السيطرة وإضفاء الشرعية على عملية الضم . إن التدابير العسكرية  
الامريكية في ميكرونيزيا هي موضع قلق بالغ لأنها إضافة الى كونها تهدف الى تحويل  
الاقليم الى تابع مستعمر ورأس جسر عسكري استراتيجي ، فانها تقوم على إنكار حقوق  
السيادة لشعب الاقليم وتتجاهل إرادته الحرة . إن اعلان الولايات المتحدة بتاريخ ٢  
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عن منح جزر ماريانا الشمالية ومارشال وولايات  
ميكرونيزيا الاتحادية مركز الكمنولث والارتباط بالولايات المتحدة هو إجراء من  
طرف واحد يشكل انتهاكا للميثاق واتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ وإعلان منح الاستقلال

للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلى المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الامن أن يناقش هذه المسألة ويبت فيها .

فيما يخص مسألة بورتوريكو فإن سوريا تؤكد مرة أخرى تأييدها الكامل لحق الشعب البورتوريكي في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) حيث لا يزال هذا الشعب متمسكا بوحدته القومية وهويته الثقافية ومطالبته بتقرير المصير رغم كل الضغوط التي يتعرض لها .

إن مسألة التنفيذ الكامل للإعلان تحتم علينا الاستمرار في بذل الجهود وتكثيفها من أجل إنجاز هذه المهمة النبيلة .

إننا في الجمهورية العربية السورية نؤيد نضال الشعوب كافة من أجل الحرية لأن قضية الحرية واحدة ، ولأننا في صفا واحد ضد عدو واحد مهما اختلفت أشكاله وتسمياته سواء كان الاستعمار أو العنصرية أو الفصل العنصري أو الصهيونية ، نتطلع نحو الحرية والاستقلال والكرامة لكل شعوب العالم .

السيد كوتوفوي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن الكثير من الكلمات الطيبة تقولها عن جدارة تقليديا في هذا المحفل وغيره وفود تمثل قارات مختلفة ، بشأن دور وأهمية إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومن الناحية المعنوية ، يمثل الإعلان تعبيرا متبلورا عن الضرورة الملحة التي جعلتها الدول الاعضاء في الامم المتحدة حقيقة واقعة في نهاية الخمسينيات لبذل قصارى جهدها للقضاء على النظام الاستعماري ، الذي كان يعتبر وصفا في ضمير الانسان . ومن بين الوثائق العديدة التي اعتمدت في الامم المتحدة ، لا يوجد إلا القليل الذي يتضمن نفس المضمون السياسي القوي والتأثير الدائم على العلاقات الدولية . ولكن الاعلان ، رغم الرجوع اليه كثيرا ، سيحافظ دائما على قوة وفعالية المبادئ الاساسية التي تؤكد أن : "الجميع الشعوب حقا غير قابل للتمرف في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وسلامة إقليمها القومي" ، وعلى "ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥))



(السيد كوتوفسوي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ويعدّ الإعلان دستوراً للقوى المناهضة للاستعمار ، ومن الناحية الجدلية يعيد النقيضة التاريخية للفلسفة والسياسات القائمة على العنف والتخويف وعدم المساواة والقمع والتمييز على أساس العنصر أو الدين أو اللون . وكانت النتيجة الحتمية للصراع بين الضدين بزوغ عشرات الدول حديثة الاستقلال ، التي اكتسبت تحررها الوطني وأصبحت عن جدارة أعضاء في الأمم المتحدة .

ومن دواعي ارتياح الوفد السوفياتي الخاص أن فكرة المساواة بين الدول والأمم ، التي أعلنتها ثورة تشرين الأول/أكتوبر المجيدة تبلورت في الإعلان ، وهي الفكرة التي أيقظت الجماهير المقهورة ودفعتها إلى العمل ، وكانت الحافز القوي في العمليات المناهضة للاستعمار . وفي المياعة الجديدة لبرنامج الحزب الشيوعي السوفياتي اعتمد في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي تم التشديد على ما يلي :

"إن الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب الدول والشعوب التي تتصدى لهجمات القوى الامبريالية العدوانية والتي تزود عن حريتها واستقلالها وكرامتها الوطنية . إن التضامن معها في الوقت الراهن جزء هام من نضالنا المشترك من أجل السلم والأمن الدوليين" .

إن تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار أشرى العالم بخبرات واسعة اكتسبتها شعوب البلدان المستعمرة والتابعة في نضالها في سبيل الحرية والاستقلال . لقد استعادت شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا إحساسها بالكرامة الوطنية ، هذا الإحساس الذي أصبح عاملاً هاماً في تقدمها الاجتماعي .

إن حركة بلدان عدم الانحياز تلعب دوراً متزايد الأهمية في ميدان إنهاء الاستعمار بما في ذلك أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال . وفي الإعلان السوفياتي - الهندي المشترك الذي اعتمد أثناء زيارة ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ، لاحظ الاتحاد السوفياتي والهند :

"... حيوية تلك الحركة في الكفاح ضد الامبريالية والامتعمار والاستعمار الجديد ، والعدوان والفصل العنصري والتدخل والهيمنة ، ومن أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" .

وإذ نشير الى المنجزات الممتازة التي حققها الدخال في سبيل القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ، لا يسعنا إلا أن نذكر أن كل خطوة جديدة على هذا الطريق تواجه بمقاومة متزايدة من جانب الاستعماريين والامتعماريين الجدد . حتى في يومنا هذا إن آفات الاستعمار المتعفن ما فتئت تسم التطور الدولي ، وإذا ما عجز الموضع الجماعي للمجتمع الدولي عن استئصالها فقد تكون لها أوخم العواقب على السلم والامن الدوليين .

وبإرجاء منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الى أجل غير مسمى يحاول الاستعماريون من مختلف الالهواء والمشارب ، وكذلك الاستعماريون الجدد ، إدامة التخلف المزمن وغياب الوحدة فيما بين الشباب الاصليين في الاقاليم التابعة .

وبدلا من بناء المرافق الصناعية في الاقاليم المستعمرة والتابعة ، وتطوير الزراعة لتلبية احتياجات السكان الاصليين الماسة من المواد الغذائية ، وبدلا من تطوير شبكة للنقل وزيادة فرص العمل ، تعمل السلطات القائمة بالادارة على زيادة استغلال تلك الاقاليم في الاغراض العسكرية . فهي تقوم ببناء قواعد عسكرية جديدة ، ومطارات ، وساحات لتجريب الاسلحة ، وغير ذلك من المرافق العسكرية ، كما لو كانت هذه المرافق العسكرية هي التي ستساعد شعوب تلك الاقاليم في الحصول على استقلالها الحقيقي وإقامة دولتها .

إن النهب الذي تمارسه الاحتكارات الاجنبية والشركات عبر الوطنية يعود بالضرر البالغ على مصالح شعوب الاقاليم المستعمرة والتابعة ، سواء كانت في الجنوب الافريقي أو في المستعمرات الجزرية الصغيرة . وهذا النوع من الانشطة على وجه التحديد يمثل عقبة من العقبات الكبرى التي تعوق من التنفيذ الكامل والسريع لإعلان إنهاء

الاستعمار ، وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وتحت ستار تأكيدات مظللة ، دأب الامبرياليون في الآونة الأخيرة على محاولة فرض نظام استغلالي استعماري جديد على شعوب الاقاليم المستعمرة والتابعة ، مستخدمين في ذلك حتى أشكال الشعارات الدعائية مثل "الارتباط الحر" و "الكمنولث" وما الى ذلك للتستر على سياسة الاستعمار الجديد .

والحقيقة الماثلة في أن قرابة عشرين بلدا واقليميا متناثرا في شتى أرجاء العالم بكل معنى الكلمة مازالت ترزح تحت نير الاستعمار ، تجعل من عملية إنهاء الاستعمار أشد صعوبة . فتلك الاقاليم تقع في افريقيا وفي منطقتي المحيط الاطلسي والمحيط الهادئ . وهناك سلطات مختلفة قائمة بالادارة ، تطبق اشكالا واساليب مختلفة من الحكم الاستعماري والسيطرة الاستعمارية ، وتحاول جاهدة بث الفرقة فيما بين شعوب تلك الاقاليم ، علاوة على أن هذه الشعوب ذاتها تختلف في مستويات التنمية ، وتنطق بلغات مختلفة ، ولها ثقافات وطرق تفكير مختلفة ؛ ولا يكاد البعض منها يعرف شيئا عن البعض الآخر . ومع ذلك فكلها تشارك في مصير واحد : ألا وهو التبعية الاستعمارية المؤلمة ؛ ولها خصم واحد هو الامبريالية ؛ وما يكتسي أهمية خاصة ، هو أنها جميعا تتشاطر الرغبة في التحرر من ربة الاستعمار ، وقد أصبحت هذه الرغبة القاسم المشترك الاعظم لانشطتها السياسية .

ومن هنا ، كما نعتقد ، أصبحت مشكلة إنهاء الاستعمار غير قابلة للتجزؤ ، سواء تعلق الأمر بالقضاء على الاستعمار في القارة الافريقية أو في جزر المحيط الاطلسي أو المحيط الهادئ . إن عدم القابلية للتجزؤ هذا يعني أن كل شعوب الاقاليم التابعة والمستعمرة لها الحق في اختيار طريق تنميتها السياسية والاقتصادية ، وفي إقامة علاقات متكافئة ومتبادلة النفع مع جيرانها ومع الدول الاخرى ، وفي العيش في كنف السلم والامن .

وعدم القابلية للتجزؤ هذا يعني أيضا أنه يتعين على جميع الدول الاعضاء في  
الأمم المتحدة أن تولي اهتماما كافيا لاحتياجات كل الاقاليم والشعوب المستعمرة  
والتابعة . فلا يجوز لنا أن نكافح من أجل تحرير شعب واحد من الشعوب المستعمرة  
والتابعة ، على حين لا نهالي بمصير شعوب الاقاليم المستعمرة والتابعة الاخرى .  
واخيرا فإن عدم القابلية للتجزؤ هذا يعني أنه لا يمكن لاحد أن يظل متفرجا  
مكتوف اليدين في النضال من أجل إنهاء الاستعمار . إن السيادة التي يحاول  
الاستعماريون والاستعماريون الجدد اتباعها تجاه الاقاليم والبلدان التابعة ، وقوامها  
السماح لانفسهم بأن يفعلوا ما يحلو لهم ، يجب مقاومتها بالجهود المتضافرة القوية  
من جانب الدول الاعضاء ، كما يجب قبول تحمّل المسؤولية السياسية عن مصير تلك الشعوب  
والاقاليم ، وإبداء الارادة السياسية والعزم المعقود على اتخاذ الخطوات العملية في  
هذا الميدان الهام .  
والاتحاد السوفياتي ، مسترشدا بهذه المبادئ الهامة ، يؤيد تطبيق إعلان إنهاء  
الاستعمار على حالات ناميبيا وميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة وغيرها من الاقاليم  
المستعمرة والتابعة .

وان جزءا هاما من العمل الجاري لكفالة التنفيذ العالمي للاعلان تقوم به لجنة ال ٢٤ الخاصة ، بقيادة رئيسها بالإنابة ، السفير اوراماس اوليفا ، الممثل الدائم لكوبا لدى الامم المتحدة .

ان شعب ناميبيا لا يزال يبرز تحت نير العنصرية الاستعمارية . فنظام بريتوريا العنصري يواصل احتلاله غير الشرعي لناميبيا واستغلاله لمواردها الطبيعية والبشرية ، منتهكا بذلك القرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الامم المتحدة ، بما في ذلك قرارات مجلس الامن ، ومتجاهلا ارادة المجتمع الدولي . ويعتمد نظام الفصل العنصري على دعم شركائه الغربيين ، وبمورة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، الامر الذي يجعل من المستحيل على مجلس الامن ان يستخدم الوسائل المتاحة له لممارسة الضغط على بريتوريا . ويحاول ذلك النظام ايضا ان يخلق حركة التحرير الوطني للشعب الناميبسي وان يفرض عليه بديلا استعماريا جديدا بغية ادامة سيطرته السياسية والعسكرية والاقتصادية على ناميبيا .

وفي البيان المشترك السوفياتي - الهندي ، دعى الاتحاد السوفياتي والهند

الى :

"انهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا وانسحاب قوات جنوب افريقيا غير المشروط من هذا الاقليم ، علاوة على التنفيذ التام والعاجل لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بمنح الاستقلال لناميبيا ، بما في ذلك قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ."

إن الاتحاد السوفياتي ، وفقا لمقررات الامم المتحدة ، قدم ، وسيستمر في أن يقدم ، مايلزم من الدعم السياسي والمادي للشعب الناميبسي وطلبعته ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . كما انه سيستخدم كامل قدرات الامم المتحدة لضمان تحرير الشعب الناميبسي تحريرا تاما .

ان المنظمات الشعبية السوفياتية تؤيد بنشاط حركات التحرير الوطني التي تكافح ضد الاستعمار والعنصرية . وتقدم اللجنة السوفياتية للتضامن مع الشعوب

(السيد كوتوفوي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الاسيوية والافريقية اسهاما سنويا الى صندوق منظمة الوحدة الافريقية لزيادة الوعي الدولي بالحالة في الجنوب الافريقي . وتقدم هذه اللجنة الدعم لكلية الحرية التي تحمل اسم سلمون ماهلانغو لابناء جنوب افريقيا واللاجئين الناميبيين . ويتلقى مئات الطلاب من تلك المنطقة من القارة الافريقية التعليم في مختلف الحقول الاقتصادية والرعاية الصحية والعلوم والثقافة في المعاهد التعليمية السوفياتية من خلال برنامج الزمالات التي تمنحها هذه اللجنة .

ومما يدعو الى قلقنا العميق الحالة في اقليم جزر المحيط الهادى، الاستراتيجي المشمول بوصاية الامم المتحدة ، الذي تقوم الولايات المتحدة بضمه على مرأى من الامم المتحدة وتحويله الى قاعدة عسكرية - استراتجية محصنة ومستعمرة تابعة . وقد أعلن رسميا في واشنطن بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ان ثلاثة اجزاء من الاقليم الاستراتيجي المشمول بوصاية الامم المتحدة - اي جزر ماريانا الشمالية ، وجزر مارشال ، والولايات الاتحادية لميكرونيزيا - قد اعطيت مركز مايسى الكمنولث ومايسى بالارتباط الحر مع الولايات المتحدة . وان البيان الرئاسي الصادر في هذا الصدد يوضح دون اي لبس ان اتفاقية الوصاية لعام ١٩٤٧ ، التي ابرمت ، كما يفلم الاعضاء ، بين مجلس الامن والولايات المتحدة ، "لم تعد مارية المفعول" فيما يتعلق بكيانات ميكرونيزيا السالفة الذكر . وقد تم كل ذلك تجاهلا لمجلس الامن ، المسؤول ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، عن ذلك الاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية ، وانتهاكا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وفرضت الولايات المتحدة ، عن طريق ممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي الهائل ، اتفاقات قسرية على ميكرونيزيا لا تتماشى مع مقاصد واهداف وصايتها على ذلك الاقليم . ولا تمثل الاجراءات الامريكية الاخيرة سوى حلقة اخرى في سلسلة طويلة من الخطوات غير الشرعية المتعارضة مع الميثاق التي اتخذتها واشنطن فيما يتعلق بميكرونيزيا ، بل تعد في الحقيقة انتهاكا للفقرة ٦ من منطوق اعلان انهاء الاستعمار ، الذي يعلن بوضوح ودون لبس ان :

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميشاق الامم المتحدة ومبادئه" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥))

وبتحد صارخ لهذا الحكم ، قسمت الدولة القائمة بالادارة هذا الاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية الى أربعة أجزاء وحلت البرلمان الوطني المتحد ، بعد ان رفض هذا البرلمان بصورة قاطعة ربط ميكرونيزيا بالولايات المتحدة على نفس نمط بورتوريكو ، واعرب بوضوح انه يؤيد الحفاظ على وحدة جزر مارشال وكارولينا وماريانا .

ولم تقم الولايات المتحدة حتى الآن بتنفيذ التزامها بالعمل على خلق ظروف في الاقليم المشمول بالوصاية تمكن شعب ميكرونيزيا بأن يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وعلى الرغم من المادة ٧٦ من ميشاق الامم المتحدة ، لم تخلق أيضا الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية المطردة لميكرونيزيا وجعلها دولة مستقلة . ويحرم شعب ميكرونيزيا ، المسيطر عليه سياسيا والتابع اقتصاديا بصورة كاملة للدولة القائمة بالادارة ، من فرصة تقرير مصيره بحرية وبصورة مستقلة ودون تدخل خارجي .

ولم تقم الدولة القائمة بالادارة ، بما يتنافى أيضا مع المادة ٧٦ ، بالاسهام في تقدم أهالي الاقليم المشمول بالوصاية نحو الحكم الذاتي والاستقلال . ان المفاوضات التي فرضت على شعب ميكرونيزيا فيما يتعلق بالوضع السياسي في المستقبل لبعض اجزاء ذلك الاقليم لم تكن ، ولا يمكن في الحقيقة ان تكون ، منصفة . فالمواثيق والاتفاقات المزعومة التي اعدت خلال المفاوضات ليست منصفة . وان الاستفتاءات المزعومة التي عقدت في ميكرونيزيا من أجل الحصول على الموافقة على الاتفاقات المتصلة بالارتباط الحر ومركز الكمنولث مع الولايات المتحدة ليس لها اية علاقة على الاطلاق بممارسة الشعب الحقيقية لعملية التعبير الحر عن الارادة وتقرير المصير ، على النحو الذي تنادي به الامم المتحدة .

وان السلطة القائمة بالادارة ، باجراء استفتاء مزعوم آخر في بالاو في ٢ كانون الاول/ديسمبر - وهو السابع على التوالي والثاني خلال هذا العام وحده - تحرم مرة اخرى شعب بالاو من حقه في ان يكون امامه خيار آخر يختلف عن التبعية للاستعمار الجديد ، أي الحرية التامة والاستقلال الحقيقي .

وتستند الولايات المتحدة الى قرار مجلس الوصاية الصادر في ٢٨ ايار/مايو ١٩٨٦ في محاولاتها الانفرادية لتغيير مركز اقليم جزر المحيط الهادئ الاستراتيجي المشمول بوصاية الامم المتحدة . الا ان هذا القرار اتخذ بما يتنافى مع ولاية مجلس الوصاية بموجب الاحكام ذات الملة الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وينبثق بشكل جلي من هذه الولاية ان مجلس الوصاية ليس مخولا باتخاذ اية قرارات تتعلق بتغييرات في الوضع الراهن للاقليم المشمول بوصاية الامم المتحدة المذكور آنفا ، او ان يتقدم بآية توصيات فيما يتعلق بالوضع الجديد المزعوم للاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية على كامل مساحته او اجزاء منها .

لقد عارض الاتحاد السوفياتي في مجلس الوصاية معارضة قاطعة ارسال بعثة خاصة الى بالاو بسبب ان الهدف الواضح من هذه البعثة هو التستر تحت راية الامم المتحدة على محاولة امريكية اخرى ترمي الى ان تفرض على اهالي بالاو ، عن طريق الضغط الاقتصادية والسياسية ، مركز رأس جسر نووي للولايات المتحدة ، الامر الذي رفضته مرارا وتكرارا .



ان الطبيعة المناهضة للميثاق لبعثة المجلس الى بالاو قد تأكدت أيضا في حقيقة انها من حيث جوهرها تهدف الى إضفاء مظهر الشرعية على عملية تقسيم الولايات المتحدة لإقليم واحد مشمول بالوصاية ، منتهكة انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة . وقد تأكد من جديد الموقف الاساسي المتخذ من جانب الاتحاد السوفياتي إزاء ميكرونيزيا في بيان وكالة تاس للأخبار الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ . وقد جاء فيه ما يلي :

"ان الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بإقليم ميكرونيزيا المشمول بوصاية الأمم المتحدة تعتبر إجراءات انفرادية وتعسفية وباطلة قانونيا . ان مجلس الامن وحده مخول بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن يتخذ مقررات بشأن انتهاء اتفاق وصاية الأمم المتحدة . إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته لا بد أن يرفض بحزم المخطط غير المشروع للولايات المتحدة الى أن تتصرف بوصفها حاكمة لمصائر الشعوب . ولا تزال الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية عن هذا الإقليم حتى ينال شعبه الاستقلال الحقيقي" .

ان عملية إنهاء الاستعمار لن تكتمل بتحقيق الاستقلال السياسي لشعوب الاقاليم المستعمرة والتابعة . إن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف هما أمران لصالح جميع البشر وخاصة البلدان النامية . وهذا يكتسي أهمية قصوى في ضوء حقيقة أن الامبريالية لا تلجأ الى الوسائل السياسية فحسب بل تلجأ الى الوسائل الاقتصادية أيضا لمنع البلدان المستقلة حديثا من التصرف بكرامة وحرية . ولهذا من المهم بالنسبة لدول افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية وأوقيانوسيا أن تظل يقظة . وأن تحمي علم الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي رفعتة .

إن إعلان نيودلهي المتعلق بمبادئ العالم الخالي من العنف والاسلحة النووية ، الذي وقّعه السيد غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، والسيد غاندي ، رئيس وزراء الهند ، يؤكد على انه :

(السيد كوتوفوي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

"في العصر النووي يتعمّن على الإنسان أن يعتمد أسلوبا جديدا في التفكير السياسي ، ومفهوما جديدا عن العالم ، مما يوفر ضمانا موثوقا به لبقاء الإنسان" .

إن العالم الآمن في عتبة القرن الحادي والعشرين يتمثّل في عالم يسوده القانون والنظام والامتثال المارم لميثاق الأمم المتحدة وكل قواعد القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان وحرياته في كل مكان .

وان التفكير السياسي الجديد الذي يتمشى مع حقائق اليوم يقتضي موضوعيا إتباع نهج جديد وإيجاد حلول عملية جديدة لمشكلة إنهاء الاستعمار الموروثة عن الماضي . والهدف الرئيسي الآن يتمثل في القيام بأنشطة في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال مثل تحديد الأولويات التي لا بد أن يتصدرها الإجراء العملي الذي تتخذه الدول لضمان تنفيذ الإعلان .

ان الاتحاد السوفياتي ، مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ، على استعداد لاتخاذ إجراء عملي حاسم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥